٩٢- جريدة البوابة، عامر إدارة جديدة بالبنك المركزي للتعاون مع أفريقيا، ٩ ديسمبر ٢٠١٧، ص٤.

٩٣- جريدة البوابة، ٣٢ اتفاقية استثمارية مع دول أفريقيا في مؤتمر الكوميسا، ٩ ديسمبر ٢٠١٧ ص٤.

٩٤- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي الافتتاحية لأعمال، منتدى أفريقيا ٢٠١٧ بشرم الشيخ؟

95- The African Union Commission, Agenda: Framework Document September 2015, p vii-viii.

٩٦- كلمة بدر الدين حسين، في مؤتمر إفريقيا ٢٠١٧، شرم الشيخ ٢٠١٧.

٩٧- جريدة الوطن المصرية، ٣ مذكرات تفاهم بين مصر وزامبيا في الرياضة والصحة والسياحة، الأربعاء ١٥ نوفمبر، ٢٠١٧، ص٣.

٩٨- نشرة التاسعة/ السفير على الحفني، مساعد وزير الخارجية الأسبق، سامح شكري يزور إثيوبيا، تمت المشاهدة يوم ٢٠١٧/١٢/٢٥، الساعة ٩,٢٠.

٩٩- نفس المصدر اتصال تلفزيوني بوزير الموارد المائية محمد عبد العاطي الساعة ٩,٢٥.

١٠٠- نشرة التاسعة، اتصال هاتفي بوزير الخارجية سامح شكري، التاسعة مساءا تلفزيون جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧/١٢/٢٦ تمت المشاهدة الساعة ٩,١٦.

١٠١-نفس المرجع السابق.

جريدة الأهرام المصرية، السيسي التعاون في حوض النيل يجب أن يكون قاطرة للتنمية والرخاء، ١٩ يناير، ٢٠١٨، ص٤.

مجلة
كلية الآداب

مجلة علمية محكمة فصلية

العدد (٨٦) صيف ٢٠١٨

٨١- إبراهيم النور، حوار دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، مجلة آفاق المستقبل يوليو/أغسطس/سبتمبر، العدد ٢٧، ٢٠١٥.

٨٢- محمد نعمان جلال، البروتوكول والدبلوماسية بين التقاليد الإسلامية والمجتمع الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١٢٣- ١٣٤.

83- http://www.siyassa.org.eg/News/7635.aspx.

٨٤- جوزيف رامز أمين، العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض النيل، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، السنة السادسة، العدد السابع عشر، ٢٠٠٥، ص١٤٩.

٨٥- جريدة الأهرام، ٧ أكتوبر، ٢٠٠٤.

٨٦- عادل عبد الرازق، التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ٢٠٠٤.

٨٧- سالي هاني، مبادرة حوض النيل، قراءة مع الموقف المصري، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، السنة السادسة، العدد السابع عشر، المجلد الخامس، ٢٠٠٥، ص٣١.

٨٨- جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٤، ص ص ١٧٣- ١٧٥.

٨٩- رمضان قرني محمد، مصر تحتفل بيوم أفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس والأربعين، ٢٠١٦، ص١١٢.

٩٠- غادة حلمي، المؤتمر الإقليمي لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الإفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين، شرم الشيخ، ٢- ٤ يونيو، ٢٠١٦، مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس والأربعين، ٢٠١٦، ص١٥٠.

٩١- جريدة الوطن المصرية، مصادر مصر تتحرك دولياً للتحذير من تداعيات "سد النهضة"، الأربعاء ١٥ نوفمبر ٢٠١٧، ص٣.

64- http://hestory.ohlamontada.net/t-Topic.
65- https://ar.wikipedia.org/wiki.
66- Ethiopia Wont allow inspection of dom but ready to Negotation with post-Mubarak Egypt" المصري اليوم ٢٣ أبريل ٢٠١١
67- Tesfa-Alem Tekle "Sudan's Bashiv supports Ethiopia Nil dam project, Tribune, March8, 2012, Interview April 12, 2013.
68- Ashenafi Abedje, Nil River Countries consider cooperative frame work Agreement, March 18, 2011, صوت أمريكا
69- SalmmanMasalman@gmail.com.https://www.alrakoba.net/articles. action.show-id.html.
70- http://www.siyassa.org.eg/News/aspX.
71- Egyptian state information service, Ethiopia agree on recommendation of tripartite committee, Link was dead and story, 2 June, 2013.
72- Ethiopia Summons Egypt's Ambassador over Nil dam attack proposls, Washington post 15 June, 2013. وفي https://ar.wikipedia.org.wiki/
73- http://www.sudanile.com/indx.php.
74- http://www.Sudanile.com/index.php.
٧٥- عبد الفتاح مطاوع، بوليتيكا سد النهضة، مصر ودول حوض النيل والعالم، ط١، كتاب الأهالي رقم ٨٢، ص ص ٤٠٠- ٤٠٤.
76- http://www.alrakoba.net.News.action.showid.187754.htm.
اتفاقية عنتيبي لمنفعة شعوب حوض النيل الآن وفي المستقبل!! بقلم أيوب قدي/ رئيس تحرير صحيفة العلم الإثيوبية.
٧٧- عبد الفتاح مطاوع، بولتيكا سد النهضة مصر ودول حوض النيل والعالم، مرجع سابق، ص ص ٤٠٦، ٤١٠.
٧٨- جريدة الأهرام، الثلاثاء ٤ من جمادى الآخر ١٤٣٦هـ- ٢٤ مارس ٢٠١٥، السنة ١٣٩، العدد ٩٤٦٨٥، نقلاً عن عبد الفتاح مطاوع، بولتيكا سد النهضة، ص ص ٤١١- ٤١٤.
79- http://googl/D4Dgxa موقع المعرفة
٨٠- خطاب الرئيس السيسي في البرلمان الأثيوبي.

مجلة الكلية الآداب: فصلية- علمية- محكمة تعني بنشر الأبحاث العلمية في مجالات الدراسة الإنسانية اللغوية والأدبية والتاريخية والجغرافية والفلسفية والاجتماعية والنفسية والإعلامية وترحب المجلة بالإسهامات العلمية للسادة أعضاء هيئة التدريس والباحثين من العالمين العربي والإسلامي لإثراء المجلة.

قواعد النشر:-

١- تقبل المجلة البحوث باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
٢- يقر البحث كتابة أن بحثه لم يسبق نشره ولم يرسل لجهة أخري للنشر.
٣- يخطر الباحث بخطاب رسمي بقبول النشر في حالة إجازة البحث للنشر.
٤- تعد الخرائط والرسوم البيانية وغيرها من الإيضاحات من قبل الباحث بطريقة تجعلها قابلة للطبع.
٥- تعبر البحوث المنشورة عن رأي اصحابها فقط.
٦- أصول الأعمال المقدمة للمجلة لا ترد حتى في حالة عدم قبولها للنشر.
٧- يحصل الباحث على نسخة واحدة من عدد المجلة المنشور بها + C.D + عشر مستلات من البحث.
٨- الحجم الأمثل المقبول في حدود (٣٠ صفحة) يسدد الباحث المصري ٦٠٠ جنيها وخمسة عشر جنيهاً عن كل صفحة زائدة، ويسدد الباحث العربي والأجنبي ٣٠٠ دولار وثلاثة دولار عن كل صفحة زائدة.
٩- يسلم البحث مطبوعاً من أصل وصورتين + C.D على أن يكون مجموعاً ببنط ١٤، وأن يكون مقاس الصفحة 12x19سم.
١٠- يكتب عنوان البحث واسم الباحث ودرجته العلمية وجهة عمله في أول صفحة من البحث.
١١- تكتب المراجع والهوامش في نهاية البحث، مع الالتزام بالأسس العلمية للتوثيق.

١٢- يرفق ملخصان للبحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يتجاوز حجم الملخص صفحة واحدة.

١٣- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية العربية والأجنبية.

١٤- تنشر المجلة بحوث معاوني هيئة التدريس كمتطلب للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه.

١٥- تنشر المجلة بحوث أعضاء هيئة التدريس بدرجة أستاذ وفق القيمة الفعلية للطباعة.

١٦- توجه جميع المكاتبات أو الاستفسارات الخاصة بالنشر إلى رئيس تحرير المجلة على العنوان التالي.

كلية الآداب – جامعة الزقازيق

تليفون : **٠٥٥/٢٣٤٣٨٢١**

http://www.Arts@ Zu.edu.eg

٥١- حسن علي محمد أحمد، دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية، موقف القوى الدولية والمحلية منها من عام ١٩٢٩ حتى ١٩٥٩، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية قسم التاريخ، ٢٠٠٠، ص٢٦٠.

52- Odidi Okidi, History of the Nile lake Victoria Basin Through treaties paper present at the conference of Nile, Convened at the Royal geographical society and the University of London (SOAS) on 2- 3 May, 1990, p. 194-220.

٥٣- سامي مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٠٩)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والإعلام والأدب، ١٩٩٦، ص ١٠٨.

٥٤- حسن علي محمد أحمد، دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية، وموقف القوى الدولية والمحلية منها من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٥٦، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

٥٥- محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠٠٩، ص ص ٤٤- ٤٥.

٥٦- كريمة السروجي محمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٩٥- ٩٩.

٥٧- سعاد شلبي، جهود صندوق التعاون الفني المصري مع أفريقيا وأثرها على التنمية الشاملة، ندوة التنمية البشرية في أفريقيا، القاهرة في الفترة من ٢٩- ٣٠، ٢٠٠٣.

58- http://www.dotMsr.com.details.

٥٩- إبراهيم النور، حوار حول دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، مجلة آفاق المستقبل، يوليو أغسطس سبتمبر، العدد ٢٧، ٢٠١٥.

60- http://www.Sudanile.com/index.php.

٦١- أحمد جوبلي، المياه والتنمية في الوطن العربي، المؤتمر الإقليمي الثاني للمياه في الوطن العربي، القاهرة، الفترة من ١٥- ١٣ أبريل ٢٠٠٤.

٦٢- أحمد صالح أحمد، الأمن المائي والاستفادة المثلى من مياه النيل وقسمتها بين دول الحوض، مؤتمر الأمن المائي العربي، القاهرة ٢١- ٢٣ فبراير ٢٠٠٠.

٦٣- تقرير الأمم المتحدة حول تنمية مياه العالم، القاهرة، ٢٠٠٣.

٣٣- محمد حجازي، موقف مصر من مشروع سد النهضة، برنامج إشاعة ولا، القناة التليفزيونية الثانية المصرية، ٢٠١٧/١٢/٣ الساعة ١٠,٣٠م.
34- http://www.Siyassa.org.eg/News/aspx.
٣٥- جريدة الدستور، أحمد المفتي: لم أصدق أذني حين سمعت المفاوض السوداني يدافع عن سد النهضة، ٩ ديسمبر، ٢٠١٧، ص٩.
٣٦- المرجع السابق نفسه.
٣٧- جريدة الوطن ٢٠١٧/١١/١٥.
٣٨- عيسى إبراهيم/ صحيفة التغيير الإلكترونية، ٨ يناير ٢٠١٦. http://www.altaghyeer.info .
٣٩- صحيفة المستقلة، الخميس ٧ يناير ٢٠١٦ ص ٥.
٤٠- جريدة الأهرام، مراوغات إثيوبية- سودانية لتعديل شروط "سد النهضة" ٦ ديسمبر، ٢٠١٧، العدد ٤٧٨٤٧، ص١.
٤١- جريدة الأهرام، السودان وإثيوبيا تحاولان الالتفاف مع دراسات سد النهضة، أديس أبابا تقترح تخزين المياه ببحيرة السد العام المقبل، ٦ ديسمبر ٢٠١٧، العدد ٤٧٨٤٧، ص٤.
٤٢- جريدة الوطن المصرية، رئيس وزراء إثيوبيا يزور قطر بعد ساعات من فشل الاجتماع الثلاثي لسد النهضة، ١٤ نوفمبر ٢٠١٧، ص١.
٤٣- برنامج بالورقة والقلم، قناة TEN، تمت المشاهدة يوم ٢٠١٧/١٢/٢٦، الساعة ١٥ر٦م.
٤٤- إبراهيم الغندور، وزير خارجية السودان، قناة الجزيرة، ٢٠١٧/١٢/٢٥.
٤٥- مساعد عبد العاطي شتيوي، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، العدد التاسع، ٢٠١٥/١٠/٢٧.
46- http://www.acrseg.org.39526.
٤٧- حسين خلف موسى عبد العال، دور إستراتيجيات التفاوض في إقناع المؤسسات الدولية في تمويل مشروعات التنمية، رابط http://democratic.do/?p=734
http://repository.sustech.edu/bitsream/handle/
48- http://www.dotMsr.com/details.
49- https://ar.wikipedia.org/wiki.
50- SalmanMasalman@gmail.com.
https://www.alrakoha.net/articles-action-show-id-htm.

مجلة كلية

مجلة كلية الآداب – جامعة الزقازيق

صدر العدد الأول ٨٦ – ١٩٨٧م

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور
عماد مخيمر
عميد الكلية
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور
هناء زكريا على
وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور
فريدة محمد النجدى
رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور
محمد عبد الفتاح عوض
سكرتير التحرير

مستشارو التحرير

أ.د . عثمان محمد عثمان
أ.د . فريدة محمد النجدي
أ.د . طارق زكريا علي
أ.د . حسن محمد حماد
أ.د. إبراهيم المسلمى

أ.د . أحمد صلاح الدين
أ.د . عبد الرحمن بشير
أ.د . إبراهيم عبد الرحمن
أ.د. عواطف صالح

٢٠- حسين خلف موسى، إستراتيجيات التفاوض مع التطبيق العملي من الخبرة المصرية، التمركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية والدراسات والنظم السياسية، القاهرة، http://deMocraticac.de/?p=734

٢١- أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، ط١ مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، القاهرة، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٧، ص ص ٩، ١٠.

٢٢- المرجع السابق، ص١١.

٢٣- رشيد عمارة الزيدي، دانا محمد صالح. إستراتيجيات التفاوض الأوربية- الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، العدد الثاني، المجلد الثاني، كانون الأول، ٢٠٠٩.

٢٤- أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، مرجع سابق، ص ص ١١، ١٣.

٢٥- صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٧- ٦٨.

26- http://www.ecwregypt.org/

٢٧- شريف محمد السماحي، إدارة التفاوض في مواجهة الأزمات الأمنية، بحث منشور بمجلة الفكر الشرطي، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول ٨ يناير ٢٠١٢، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة، الشارقة، الإمارات، ص٧٩.

28- Young. OR. The Intermediaries: third parties in International Crisis, Princeton University Press: Princeton, 1967.

٢٩- حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ١٩٠، ١٩٩٤، ص ص ٨٠، ٨١.

30- Brams Steven, J. Game Theory and Politics, New York-Free Press, 1, 1975.

31- Snyder, Glenn, Prisonvers Dilemma and chickens Models in International Politices-studies quarterly, 15 March, 1971, p.p.89-87.

32- Knight, Peter, "Conspir Theories about 91" Center for International Politics Working Paper Series, 2007, No.34, pp.3-8.

٩- محمد رياض، مصر وسد النهضة الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٢٠٣)، ٢٠١٦، ص ٦٨- ٧٥.

١٠- جمال ضلع، إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبي، التداعيات والسيناريوهات، مركز الحضارات للدراسات، القاهرة، يناير ٢٠١٥.

١١- دينا إبراهيم، تقرير إستراتيجي، السياسة الخارجية لمصر تجاه أزمة سد النهضة الإثيوبي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٥. http://democraticcac'de?

١٢- مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ٩ ديسمبر ٢٠١٣.

١٣- محمد بن عيسى الأحمدي، التفاوض في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة المدينة العالمية ماليزيا، ٢٠١٣.

١٤- محمد معوض عبد الهادي، إستراتيجية تنمية الوعي التفاوضي لمواجهة مشكلات التعليم في ظل متغيرات العصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سوهاج، ٢٠١٣.

١٥- أحمد مجدي عبد الكريم، إستراتيجية التفاوض الدولي، دراسة نظرية مع تطبيق على المفاوضات التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

١٦- أمل بكري البيلي، ورقة بحثية بعنوان: "المفاوضات في الإسلام، صلح الحديبية نموذجاً، جامعة أم درمان الإسلامية (مركز تحليل النزاعات، ودراسات الإعلام)، مقدمة في مؤتمر تأصيل العلوم السياسية ٢٠١٢.

١٧- أحمد بدر الدين، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط ٩، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦، ص٢٣.

١٨- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط٢، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٤، ص٢٦٢.

١٩- رشيد عمارة الزيدي- دانا محمد صالح، إستراتيجيات التفاوض الأوربية- الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، العدد الثاني، المجلد الثاني، كانون الأول، ٢٠٠٩، ص٥٠.

أسماء السادة الأساتذة محكمي هذا العدد وفقا للترتيب الأبجدي

أ.د/ إبراهيم عودة

أ.د/ احمد السيد الرملي

أ.د/ أسامة محمد نبيل

أ.د/ البسيوني عبد الله جاد

أ.د/ السيد بهنسي حسن

أ.د/ حسين عليوة

أ.د/ حنان فاروق محمد جنيد

أ.د/ زبيدة عطا

أ.د/ عبد الخالق

أ.د/ فاروق عز الدين

أ.د/ فتحي السيد

أ.د/ فريدة النجدي

أ.د/ فوزي عبد ربه

أ.د/ قباري محمد عبده شحاتة
أ.د/ محمد رجب الوزير
أ.د/ نازك محمد عبد اللطيف
أ.د/ ناهد عبد الحميد إبراهيم
أ.د/ نهوت أمين العروسي

الأول الموجود في البند الخامس الذي ينص على التعاون في الملء الأول وتشكي للجنة دائمة من الدول الثلاث للتنسيق في تشغيل سدود الدول الثلاث.

سادساً: القيام بعمل عسكري ضد "سد النهضة" وهذا يعتبر الحل الأخير خاصة إذا فشلت كل المساعي وإن كان هذا السيناريو مستبعدا أصلا ولكن إذا اضطرت الحاجة لخطورة تأثير السد والنقص الشديد في حصة مصر من المياه وتأثير ذلك على الزراعة سوف يتم استخدامه في ضوء السيناريو التشاؤمي.

المراجع

١- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة، اتفاقيات المياه- التغلغل الصهيوني- إستراتيجيات الحل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٦، ص٣٤، نقلاً عن جمال حمدان، شخصية مصر، الجزء الرابع، مكتبة عالم الكتب، ص٤٣.

٢- إنعام فكار، المياه وهواجس التحولات السوسيو اقتصادية في العالم العربي (الحالة المصرية نموذجاً)، بحث في مجلة بحوث الشرق الأوسط، تصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، العدد الثامن والعشرون، مارس ٢٠١١، ص٦٨٠-٦٨٥.

٣- أسامة الرشيدي، الإعلام المصري وصناعة الأزمات، سد النهضة نموذجاً، دراسات إعلامية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٣١ يوليو ٢٠١٧، ص١.

٤- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، مرجع سابق.

٥- أسامة الرشيدي، الإعلام المصري وصناعة الأزمات- سد النهضة نموذجاً، مرجع سابق.

٦- خالد فؤاد، سد النهضة، مصر وأزمة الخيارات الصعبة، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٤ يناير ٢٠١٦.

٧- شحاتة عوض، مصر وسد النهضة وثيقة الخرطوم مفاوضات إنقاذ ما يمكن إنقاذه، مركز الجزيرة للدراسات قطر- يناير ٢٠١٦.

٨- عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة التحديات والخيارات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٠٣)، ٢٠١٦، ص ١٧٦- ١٧٩.

رابعاً: عقد العديد من المؤتمرات ذات الأهمية البالغة مثل مؤتمر أفريقيا (٢٠١٧)، والتأكيد على دور مصر المحوري في تنمية الدول الأفريقية ووجود فرص استثمارية وتنموية حقيقية. وبذلك يتم تطوير التعاون الحالي بين الجانبين.

خامساً: ربط كافة الدول الأفريقية بعضها البعض عن طريق إنشاء خط سكك حديدية تربط كل الدول بعضها البعض.

ثانياً: توجد مجموعة من المرتكزات الذي يجب اتخاذها من جانب مصر للتعامل مع التعنت الإثيوبي في أزمة "سد النهضة" في إطار "السيناريو التشاؤمي" وهي:

أولاً: دعم المسار الدبلوماسي وذلك بعقد اجتماع ثلاثي لرؤساء الدول الثلاث أو وزراء الخارجية حيث أن الخلاف على التقرير الاستهلالي يتمثل فيما يعرف بخط الأساس الذي يحدد حصة مصر من المياه بـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب وحصة الجانب السوداني ١٨,٥ مليار متر مكعب وهذا ما يرفضه الجانب الإثيوبي ولابد من اللجوء للجانب السياسي من خلال التدخل الرئاسي.

ثانياً: تقديم شكوى إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة باعتبار أن سلوك السودان وإثيوبيا بشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين لأهمية قضايا المياه وأنها تمثل محور أساس للتنمية في مصر وحياة الشعب المصري.

ثالثاً: تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية والأمم المتحدة توضح تأثيرات السد السلبية".

لابد من اللجوء إلى الجانب القانوني للحفاظ على حقوق مصر وعدم التهاون بها ضرورة تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وتوضيح تأثير السد السلبي على الزراعة والبيئة وتوليد الطاقة وإثبات فشل المفاوضات بسبب تعنت الجانب الإثيوبي.

رابعاً: التأكيد على ضرورة خروج التقرير الاستهلالي وتقرير اللجنة الفنية للشركة الفرنسية لتأثيرات السد للنور لأنه سوف يوضح التأثيرات السلبية للسد على دول المصب سواء تأثيرات بيئية أو فنية والجانب الأثيوبي يريد أن يضع مصر أمام سياسة الأمر الواقع ويبدأ بملء الخزان قبل التوافق على التقرير الاستهلالي.

خامساً: تشكيل لجنة دائمة للتنسيق لتشغيل سدود الدول الثلاث تفعيل اتفاق المبادئ الذي وقعه رؤساء مصر والسودان وإثيوبيا حول السد وخاصة فيما يتعلق بالاتفاق حول قواعد الملء

افتتاحية العدد

يأتي العدد الجديد من مجلة كلية الآداب – جامعة الزقازيق رقم ٨٦ لصيف ٢٠١٨ ثرياً في أبحاثه وأفكاره المتنوعة التي تغطي جانباً كبيراً من الدراسات الإنسانية.

يحتوي هذا العدد على تسعة أبحاث أولها في مجال الدراسات الإسلامية بعنوان: "الخصائص الدلالية للتعبير القرآني في تصوير أفاظ وتراكيب الهلاك" للدكتورة/ أسام خضير خليل وهو يبين دلالة الألفاظ والتركيب الدالة على الهلاك التي وردت في القرآن الكريم بأشكال متنوعة برهنت من خلالها الباحثة على براعة القرآن الكريم في تصوير الألفاظ والتراكيب بما يتلاءم والسياق القرآني.

وللغة العربية نصيب ببحث للدكتور/ محمد بن رده بن عطية الله الغمري وعنوانه "النظام النحوي للعربية من الاستقرار إلى الشمول والثبات" وتهدف الدراسة إلى إثبات أن مجموع العوامل الدينية والاجتماعية والفكرية هي الدافع الأساسي والأشمل لقيام الدراسات النحوية، وأن النحو هو أحد العلوم التي نفهم من خلالها النص وتخدمه، وجاء بحث اللغة الإنجليزية للدكتور/ صالح الزهراني تحت عنوان "تأثير الصفات في لغة الزهراني العربية" والتي تختلف حسب اشتقاقها، فمنها المشتقة من كلمات آخري مثل الأفعال والأسماء.

وتتوج الدراسات في مجال اللغة الفرنسية ببحثين أولهما للدكتورة/ سحر رجاء وعنوانه "البحث عن الترجمة المفقودة، الترجمة المرئية في خدمة الترجمة المكتوبة" وماهية العلاقة بينهما. وتطبق الدراسة على الخطاب السياسي خاصة على خطابين بين لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس واللذان يدوران حول القضية الفلسطينية ولكنهما يختلفان باختلاف المناسبة أو السياق الذي قيلا فيه.

أما البحث الثاني فهو للدكتورة/ نيللي عبد الخالق الحداد تحت عنوان "اللجوء إلى أحضان الطبيعة من خلال رواية رحل السياج للكاتب جون تواسار" والذي يركز على ارتباط الإنسان الوثيق بالطبيعة من خلال الرواية محل الدراسة، واتبعت الدراسة منهج التحليل الموضوعي القائم على العناصر الأربعة لباسلارد وهي: الأرض والماء والهواء والنار.

وفي مجال الجغرافيا، يأتي بحث الدكتورة/ منال عبد المحسن رمضان وعنوانه: "إنتاج عسل النحل في مركز المنصورة" دراسة جغرافية والذي يعد محاولة لتحديد البعد المكاني في تطوير وتنمية مشروعات تربية عسل النحل في مكز المنصورة كأحد المشروعات الإنتاجية المهمة وأسست الدراسة على المنهج الاقليمي.

أما الدراسات الإعلامية فلها نصيب ببحثين أولهما في مجال العلاقات العامة محمد على أبو العلا قنديل وعنوانه" استراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية" أزمة سد النهضة نموذجاً، ويهدف إلى التعرف على أهمية الاستراتيجيات التفاوضية المستخدمة في حل مشكلة الصراع القائم بين الجانبين

المصري والأثيوبي حول مشكلة مياه النيل وبناء سد النهضة، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل خطاب عدد من وسائل الإعلام المصرية في تناولها لقضية سد النهضة.

أما البحث الثاني فهو للدكتور عبد الملك بن عبد العزيز الشلهوب وعنوانه: "معوقات البحث الإعلامي لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات وأقسام الإعلام في الجامعات السعودية" دراسة مسحية، وتركز الدراسة على دور البحث العلمي في قيادة الجامعات في المجالات العلمية والمعرفية من أجل التطوير والابتكار والارتقاء بالمستوى والقدرات العلمية والتقنية الوطنية.

وفي الدراسات التاريخية نجد بحث بعنوان: "تأثير الثقافات الصينية على الفن الصيني" للدكتور/ إبراهيم عبد العظيم أحمد والذي يرصد تأثير الفنون الصينية على العالم، ونهوضه عن طريق إدخال العديد من الألوان الفنية الصينية للعالم الإسلامي مثل رسم الصور الشخصية والزخرفية واستخدام الأشكال الهندسية والأختام المربعة ودورها في التنمية المحلية واتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي.

وفي مجال علم الاجتماع نجد بحث الدكتورة/ صابرين جابر محمد بعنوان: "العوامل الاقتصادية الخاصة وعلاقتها بالإجرام (الفقر – البطالة)" والدي يتناول بالدراسة لدور الفقر والبطالة في دفع الفرد إلى الانحراف والإجرام واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي.

وبعد هذا العرض الموجز لمحتوي هذا العدد، لا يسعنا إلى أن نتوجه بخالص الشكر إلى السادة محكمي الأبحاث الواردة فيه، ونسال الله التوفيق والسداد للسادة الباحثين.

نائب رئيس مجلس الإدارة

أ.د/ هناء زكريا

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

التفاوض. ونجيب بذلك على التساؤل الثالث بوجود حجج وأسانيد قانونية أثناء التفاوض أمر ضروري لابد أن توضحه الدولة صاحبة الحق أثناء عملية التفاوض.

٨- للتفاوض دور هام جدا في حل النزاعات الدولية ولابد من الصبر أثناء التفاوض على الطرف الآخر وعدم إثبات سوء التدبير أثناء التفاوض مع مراعاة عدم قبول سياسة وإستراتيجية التسويف.

٩- اختلفت إستراتيجيات التفاوض من الجانبين، الجانب المصري يستخدم إستراتيجية المصلحة المشتركة والتعاون والتكامل والنمو بينما يستخدم الجانب الأثيوبي إستراتيجية التعنت وتفويت الفرصة والتسويف في نفس الوقت، وعدم وجود ثقافة التفاوض المرن لدى الجانب الإثيوبي ونجيب بذلك على التساؤل السابع.

التوصيات:

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات في ضوء سيناريوهين هما:

سيناريو النمو والسيناريو التشاؤمي للتعامل مع أزمة سد النهضة وهما:

أولاً: توجد مجموعة من المرتكزات التي يجب اتخاذها من جانب مصر للتعامل مع الأزمة في إطار سيناريو النمو وهي:

أولاً: إحياء طريق التنمية "مصر إفريقيا" وتوسيع عمل مصر في النطاق الأفريقي والتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي لاستصلاح الأراضي بمصر والجوار الأفريقي وإحياء طريق التنمية وشبكة مشروعات الطرق التي تربط مصر بوسط وجنوب إفريقيا. وفي ذلك تدعيم لإستراتيجية التكامل الأفقي وتوسيع نطاق المصلحة المشتركة.

ثانياً: تفعيل أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ والتأكيد على ارتباط مصر وانتمائها الأفريقي بالدول الأفريقية الصديقة الشقيقة ودعم كافة جهود الانتماء والاندماج الاقتصادي بين الدول الأفريقية ووجود حزمة من المساعدات التي تقدمها مصر إلى الدول الأفريقية. وفي ذلك تدعيم لإستراتيجية التكامل الأمامي بتقديم مصر مزايا وإمكانيات مادية وبشرية للجانب الأثيوبي.

ثالثاً: الدعوة لإنشاء سوق أفريقية موحدة على غرار الاتحاد الأوروبي والدعوة لإنشاء عملة موحدة أيضا مثل "اليورو" عملة الاتحاد الأوربي وذلك من خلال منتدى الاستثمار الأفريقي "كوميسا"، ونجد وضوح لإستراتيجية تعميق العلاقة القائمة بين البلدين.

٢٠١٥ وتطمين رئيس الوزراء الإثيوبي للشعب المصري بأن أثيوبيا لن تقوم بأي عمل يؤدي إلى ضرر الشعب المصري نتيجة لبناء سد النهضة[١٠٢].

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- استخدام مصر إستراتيجية المصلحة المشتركة في تعاملها مع الجانب الإثيوبي سواء إستراتيجية التكامل أو إستراتيجية تطوير التعاون من خلال عقد مؤتمرات دولية مثل أفريقيا ٢٠١٧ الأجندة الأفريقية ٢٠٦٣ وتوسيع التعاون في مجالات عديدة والارتقاء بالتعاون. وبهذا نجيب على تساؤل أهم الإستراتيجيات المستخدمة في التفاوض بين الجانبين.

٢- يوجد لدى الجانب المصري وعي كامل بأهمية التفاوض وإستراتيجياته وثقافته في مقابل تعنت من الجانب الآخر واستخدام الجانب الإثيوبي محاولات التسويف لتفويت الفرصة على الجانب المصري وأن يضعه أمام سياسة الأمر الواقع بعد ملء السد.

٣- توجد نقاط عديدة يمكن استخدامها للتأثير على الجانب الآخر وتفويت الفرصة عليه وذلك بحكم الانتماء الأفريقي ويمثل ذلك أرضية مشتركة نبدأ منها التفاوض.

٤- وجود محاولات عديدة من دول أخرى، تحاول إفشال العملية التفاوضية ويبدو ذلك جليا في التحركات والمشاهد السياسية من جانبها كما يتضح في سياسة قطر تجاه مصر وسياسة تركيا أيضا والسودان والشاهد تعاون السودان وتركيا وإقامة ميناء سواكن القريب من حلايب وشلاتين، وفي ذلك إجابة على التساؤلين الرابع والخامس للدراسة.

٥- للدبلوماسية دور هام جدا في إدارة المفاوضات وخاصة في الأزمات الدولية والقيام بدور لا يقدر وخاصة زيارات وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بقضية التفاوض والعملية التفاوضية.

٦- لابد من مراجعة مراحل التفاوض وتقييم كل مرحلة وتحديد المفاوضين إذا لزم الأمر لذلك. وبذلك نجيب على التساؤل الثامن لأن العملية التفاوضية تحتاج إلى تقييم أثناء مراحل العملية التفاوضية.

٧- الالتزام بالمعاهدات الدولية والاتفاقيات الموقعة من الجانبين المتفاوضين وعدم الإخلال بالقوانين الدولية والاتفاقات الموقعة بينهم وضرورة الالتزام بالحجج والأسانيد أثناء

المحتويات

الخصائص الدلالية للتعبير القرآني في تصوير ألفاظ وتراكيب الهلاك
أ.م.د/ أنسام خضير خليل ١
تأثير الثقافات الصينية على الفن الصيني من ق ٧ إلى ق ١٤ م
الباحث/ إبراهيم عبد العظيم إبراهيم..... ٣٩
العوامل الاقتصادية الخاصة وعلاقتها بالإجرام
د/ صابرين جابر محمد ٧١
النظام النحوي للعربية من الإستقراء إلى الشمول والثبات
د/ محمد بن ردة بن عطية العُمري ٨٥
استراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية "أزمة سد النهضة نموذجاً"
د/ محمد علي أبو العلا قنديل ١٠٣
انتاج عسل النحل في مركز المنصورة (دراسة جغرافية)
د/ منال عبد المحسن رمضان سعيد..... ١٦٧
معوقات البحث الإعلامي لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات وأقسام الإعلام في الجامعات السعودية "دراسة مسحية"
د/ شيماء فتحي عبد الظاهر ٢٣٣
« A LA RECHERCHE DE LA TRADUCTION PERDUE: LA TRADUCTION-A-VUE AU SERVICE DE LA TRADUCTION ECRITE QUEL APPORT?»
Dr. Sahar Ragaa Ali.....1
Refuge au sein du monde élémentaire d'après "L'homme des haies"de Jean Loup Trassard.
Dr. Nelly Abd El-Khalek El-Haddad 57
Adjective inflection in Zahrani Spoken Arabic
Dr. Salih Alzahrani..... 83

وزير الموارد المائية المصري محمد عبد العاطي أهمية الوصول إلى اتفاق عادل دون المساس بحصة مصر المائية، ومصر ترتكز في المفاوضات على اتفاق إعلان المبادئ الذي تم توقيعه قبل نحو عامين وهو الذي حدد آلية المفاوضات، إتاحة المجال أمام الإطار الفني قبل الانتقال إلى مستوى أعلى حال حدوث خلافات وخروج المفاوضات أدى على مستويات أعلى منها زيارة وزير الخارجية لأثيوبيا(٩٩).

تحركات مصرية لكسر جمود التفاوض:

سامح شكري أمن مصر المائي لا يقبل الوعود: يجب أن تلتزم مصر وإثيوبيا والسودان بشأن الدراسات الاستشارية لملئ السد وأسلوب التشغيل كمرجع وهنا تجدر الإشارة إلى استمرار الخلاف حول التقرير المبدئي للمكتب الاستشاري يعني تعطيل استكمال دراسات تأثير السد على دولتي المصب وتجاوز الإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاق إعلان المبادئ لاستكمال الدراسات خلال خمسة عشر شهرا وبالرجوع على اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر والسودان وإثيوبيا- مارس ٢٠١٥ نجد نص المادة (٥) من الاتفاق أهمية استكمال دراسات تأثير بملئ وتشغيل السد على مصر قبل البدء في ملئ وتشغيل السد وحتى تتفادى مصر إضاعة المزيد من الوقت كان لابد من طرح بدائل كل الأزمة من هذا المنطلق كان العرض المصري على إثيوبيا إشراك طرف ثالث وهو البنك الدولي لقدرته على الاستعانة بخبراء وفنيين على درجة عالية من الكفاءة(١٠٠)، ولم تكن مصر هي التي عطلت مفاوضات سد النهضة ولكن درب من الخيال أن يتصور أحد أن نستمر في طرح ذات المواقف نجد نتائج مغايرة، نحن ملتزمون باتفاق إعلان المبادئ.

ونحن نعمل من منطلق التعاون وتجاوز أي قضايا خلافية بين أثيوبيا والسودان لأن هذه القضية مرتبطة بمصالح الدول الثلاث وعند توقيع اتفاق المبادئ كانوا مدركين للمسئولية الملقاة عليهم تجاه الشعوب(١٠١).

بينما نجد أن التعاون بين البلدين هو الطريق الأنسب لكسر جمود المفاوضات والعمل بالمصلحة المشتركة بين البلدين وجاء ذلك خلال تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال استقباله لرئيس الوزراء الأثيوبي "هيلا ميريام ديسالين" خلال اجتماعات اللجنة المشتركة الأولى على المستوى الرئاسي والتعبير عن قلق مصر من جمود المفاوضات وضرورة استكمال الدراسات المتعلقة بالسد طبقا لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر وإثيوبيا والسودان خلال عام

(ج) شبكة البنية الأساسية في أفريقيا بالمعيار العالمي.

(د) تطلع أفريقيا إلى الحكم الجيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وحكم القانون. وفي ذلك ترسيخ للقيم الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

إحياء طريق التنمية "مصر– إفريقيا":

اتفاقيات التمويل التي وقعتها الحكومة خلال مؤتمر إفريقيا ٢٠١٧ والمفاوضات التي جرت مع مؤسسات التمويل بداية لتوسيع عمل مصر في النطاق الأفريقي وأن هناك مفاوضات مع البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية وعدد من مؤسسات التمويل الدولية لدعم مشروعات مصر المرتقبة لاستصلاح الأراضي بمصر والجوار الإفريقي إضافة إلى إحياء طريق التنمية "مصر– إفريقيا" وأحياء شبكة مشروعات الطرق التي تربط مصر بوسط جنوب أفريقيا(٩٦).

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن مصر تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع زامبيا وخاصة مع تزايد نشاط الشركات المصرية العاملة في زامبيا في مجالات الكهرباء والاتصالات والإنشاءات وأن زيارة رئيس زامبيا لمصر تأتي بناءاً على التطور الذي يشهده التعاون بين البلدين خلال الفترة الماضية(٩٧).

سامح شكري يزور إثيوبيا لكسر جمود المفاوضات:

توقيت زيارة وزير الخارجية المصري إلى أديس أبابا مهم ومصر تأخذ المبادرة لاستمرار المفاوضات وكسر الجمود التي حدث خلال الفترة الماضية وهناك أفكار وأطروحات سوف تطرحها مصر خلال هذه المباحثات وأن أخذ المبادرة في هذا الوقت للقيام بزيارة يدل على مدى اهتمام مصر بهذا الملف وفرصة لطرح روشتة على الجانب الأثيوبي ويجب ألا يأخذ وقت من الجانب لدراسة هذه المقترحات الأخيرة والأمر الذي يضع تعقيدات نحن في غنى عنها.

ونحن نواجه موقف أننا وافقنا على التقرير الاستهلالي الذي أوفده لنا المكتب الاستشاري الفرنسي ونحن نواجه موقف صعب لابد أن نتعامل معه بالحكمة، وهذا سوف يتم من خلال زيارة وزير الخارجية المصري وعدم السماح باستمرار الجمهور في المفاوضات.

الموقف الإثيوبي يؤكد في مرحلة أن بناء السد من أجل توليد الكهرباء ونحن لا نعارض ذلك والتمويل لا يمكن أن يحدث إلا إذا وافق عليه دول المصب وتتعامل بمنتهى الحكمة نحن ماضين في عملية البناء والتنمية من أجل الشعب المصري(٩٨).

استراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية
أزمة سد النهضة نموذجاً
دراسة تقويميـة

إعداد
محمـد علـي أبو العــلا قنديل
مدرس علاقات عامة– كلية الآداب
جامعة كفر الشيخ

٨- عقد مؤتمر تجاريا مع وزيرة دولة رواندا وتم التشاور حول بعض الأمور كالمقايضة التجارية والاستثمارات المصرية داخل رواندا.

٩- التركيز على الدول التي لها موانى مثل كينيا وتنزانيا وتم إنشاء منطقة لوجستية في كينيا على مساحة ٥٠ ألف متر.

١٠- إرسال العديد من البعثات الترويجية إلى كينيا- تنزانيا- رواندا- غانا وأوغندا.

أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣:

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي اعتزاز مصر بانتمائها الإفريقي وإيمانها بارتباط مستقبلها بالدول الأفريقية الشقيقة مشدداً على دعم كافة جهود الاندماج الاقتصادي بين الدول الإفريقية لتحقيق أهداف أجندة التنمية الشاملة في أفريقيا ٢٠٦٣، وأن تحقق آمالنا في المستقبل الذي نرجوه لإفريقيا يتطلب مواصلة العمل الدؤوب الذي بدأناه هنا في شرم الشيخ بما يوفر واقعا جديدا لأفريقيا ويضعها في المكانة اللائقة على الخريطة الاقتصادية للعالم[٩٤].

وأهم معالم أجندة ٢٠٦٣ تتركز في التطلعات السبعة الواردة فيها والتي تجسد الأهداف وتبني عليها الإستراتيجيات ولكل تطلع أهدافه ومجالاته وأولوياته ويمكن تلخيص مضامينها فيما يلي[٩٥]، ازدهار أفريقي مبني على النمو والتنمية المستدامة، وأهداف هذا التطلع تتركز في:

١- رفع مستوى حياة المواطنين والتعليم الجيد للمواطنين ومهارات عالية مبنية على العلم والتكنولوجيا والإبداع.

٢- الصحة وتغذية جيدة للمواطنين.

٣- اقتصاديات متحولة.

٤- الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية.

٥- تسريع النمو الاقتصادي.

٦- البيئة المستدامة، والمناخ المرن للاقتصاديات والمجتمعات.

٧- تكامل قاري وحدة سياسية مبنية على فعاليات دور "الجامعة الأفريقية" ورؤية النهضة الأفريقية وتهدف التطلع إلى:

(أ) الوحدة الأفريقية سواء على شكل فيدرالي- أو كونفيدرالي.

(ب) مؤسسات قارية مالية ونقدية عاملة.

وأن هناك بروتوكول تم توقيعه بنصف مليار دولار بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد "أفريكسيم بنك" لصالح بنك تنمية الصادرات المصرية يشير لوجود توجه للتوسع بصورة أكبر لدعم الصادرات المصرية[٩٢].

ويضيف الخبير المصرفي هاني أبو الفتوح أن مصر ترتبط مع الدول الأفريقية بنحو (٣٢) اتفاقية استثمارية ثنائية إلى جانب العديد من مذكرات التفاهم التي أبرمتها الهيئة العامة المصرية للاستثمار مع نحو (١٢) وكالة أفريقية لترويج الاستثمار ويقدر حجم التبادل التجاري مع أفريقيا بين ٤ و ٥ مليارات دولار منها ٢ مليار مع دول الكوميسا[٩٣].

مؤتمر أفريقيا ٢٠١٧ بشرم الشيخ:

وكان لمؤتمر أفريقيا ٢٠١٧ دور بالغ الأهمية في التأكيد على دور مصر المحوري في تنمية الدول الأفريقية ووجود فرص استثمار حقيقية حيث أوضح المؤتمر الآتي:

١- أن أفريقيا تعاني من عجز في البنية التحتية بقيمة ٩٠ مليار دولار ويجب تحويل هذا العجز إلى استثمارات من جانب الشركات المصرية.

٢- ضرورة تحقيق الشمول المالي لقارة أفريقيا حيث أن المعاملات التجارية تجاوزت حاجز الـ ١٠٠ مليار دولار.

٣- التأكيد على دور القطاع الخاص له دور كبير في تحقيق النمو في دول الاتحاد الأوروبي وفي أغلب دول العالم.

٤- أنه يجري الآن إبرام اتفاق للتعاون الجمركي والمساعدة المتبادلة بين مصر وجيبوتي وتفعيل مذكرة الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية بين البلدين.

٥- أنه يجري الآن مناقشة إقامة مشروعات مشتركة في مجالات الصناعات الغذائية "إنشاء الطرق والمواصلات والنقل البحري وإصلاح السفن بين مصر وجيبوتي ويجري إنشاء مصنع للأسمنت ومنتجع سياحي".

٦- أنه يتم بحث إجراءات فنية متعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية التي ستنعكس إيجابيا على العلاقات التجارية المصرية مع دول الغرب الأفريقي عاما وكوت ديفوار بصفة خاصة.

٧- لابد من تعظيم الدور الريادي المصري في تنمية القارة السمراء ويعيدها من جديد على الخريطة الأفريقية.

مقدمة

لارتباط المصريين بنهر النيل كان من الأمور الحتمية أن يجيء البعد النيلي في طليعة أبعادنا القومية وعلاقاتنا الخارجية، فما من رباط يربط مصر بجيرانها أعمق من نهر النيل، وما من منطقة يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر من تلك التي يربطها بها نهر النيل، ولذلك شكلت دول حوض النيل أهم دوائر العمل في العلاقات الخارجية المصرية سواء في أطر ثنائية أو جماعية وتعددت أشكال روابطنا بشعوب تلك الدول الأفريقية ما بين روابط عرقية ومادية إلى علاقات تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية[١].

وفي الوقت الحاضر وبسبب التطور الكبير الذي أصبح عليه العالم زادت الحاجة إلى استخدام المياه كأحد العناصر الأساسية للتطور والتنمية البشرية، في مختلف المجالات الزراعية والصناعية وأصبح الصراع حول مصادر المياه من أنهار وبحيرات حقيقة لا يمكن إنكارها خاصة في أحواض الأنهار التي تشترك فيها أكثر من دولة.

والحاجة إلى المياه مرشحة دائماً للزيادة بسبب تزايد السكان المطرد لسكان العالم فقد جاءت في دراسة لمنظمة العمل الدولية في نوفمبر ١٩٩٣ أنه في عام ٢٠٢٥ سيكون واحد من كل ٣ أشخاص على سطح الكرة الأرضية يعاني من ندرة المياه، ولقد فتحت نظرية العالم والمفكر الاجتماعي والاقتصادي البريطاني مالتوس "Malthus" حيث ترى أن تعداد البشر في العالم يتزايد بمتوالية هندسية (١، ٢، ٤، ٨، ١٦...) بينما تزايد الموارد بمتوالية حسابية (١- ٢- ٣- ٤- ٥- ...) وهذا سوف يؤدي إلى زيادة سكانية تؤدي إلى ندرة مائية[٢].

لذلك أثارت قضية "سد النهضة" الذي تبنيه إثيوبيا منذ عام ٢٠٠٩ ردود فعل واسعة، نظراً لتأثيراته المستقبلية على حصة كل من مصر والسودان من مياه النيل، وقد اختلفت ردود الأفعال المصرية حول مشروع السد، وتنوعت ما بين خطاب رسمي صادر عن مؤسسات الدولة، وخطابات صادرة عن الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والأزهر والكنيسة ومؤسسات المجتمع المدني ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، كما اختلفت طبقا لتغير نظام الحكم منذ عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، مروراً بحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب ثورة يناير، ثم عهد الرئيس محمد مرسي، والآن تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي[٣].

قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني: الاتفاقيات المنظمة لمياه دول حوض النيل- نظرة تاريخية.

المبحث الثالث: الدبلوماسية المصرية وأزمة سد النهضة- رؤية مستقبلية.

مشكلة الدراسة:

إذا كان التوتر هو السمة العامة الذي ظل ملازماً للعلاقات بين دول حوض النيل فإن الوصول إلى مبادرة جماعية لهو بالأمر الجدير بالدراسة خاصة وأنه يعني تغييراً في بعض المواقف وإذا كانت دراسة مواقف دول حوض النيل حيال قضية المياه هو أمر مهم، فإن الأهم هو معرفة أبعاد الموقف المصري من هذه المبادرة وما هي الاعتبارات الحاكمة للموقف المصري من مياه النيل بشكل عام ومن مبادرة دول حوض النيل بشكل خاص.

كما أن قضية المياه بالنسبة لمصر هي قضية مصيرية لا تحتاج إلى من يبرز أهميتها وأن عدد سكان مصر الآن أصبح ١٠٢ مليون نسمة وفقاً لتعداد ٢٠١٧ وهذا يدل إلى احتياج المزيد من المياه، وكذلك اعتماد الزراعة على المياه بشكل أساسي إلا أن حصة مصر من المياه ثابتة لا تتغير بالرغم من محاولات التنمية واستصلاح وزراعة مليون ونصف فدان وبالرغم من الزيادة السكانية.

ومن الملاحظ أن الرأي العام المصري تشكل وظهر بعد قيام الجانب الإثيوبي وقيامه ببناء سد عرف بـ"سد النهضة" الأثيوبي وما له من تأثيرات محتملة على كمية مصر من المياه وأن قضية المياه خاصة مياه النيل تحتل موقعاً متقدماً في العقل والوجدان المصري وأن القلق المصري والمخاوف المصرية لا ينبغان مما يجري أو مما هو كائن حالياً إنما مما يحتمل أن يحدث في المستقبل.

ولأن مصر هي النيل والنيل هو مصر كان من الأمور الحتمية أن تأتي المسألة المائية على رأس اهتمامات الشعب المصري وقضاياه القومية، وأن يجيء البعد النيلي في طليعة أبعاده الخارجية فما من رباط يربط مصر بخارجها وجيرانها أعمق من النيل، وما من منطقة يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر من تلك التي يربطها بها نهر النيل، ولذلك شكلت دول حوض النيل أهم مجالات العمل في علاقات مصر الخارجية فحين بدأت إثيوبيا في بناء سد النهضة دون مراعاة لمصالح دولتي المصب تولدت أزمة حقيقية في العلاقات المصرية الأثيوبية تسببت في كثير من حالات المد والجزر بين البلدين طيلة السنوات الخمس الأخيرة مما انعكس على توجهات مصر السياسية خاصة داخل القارة الأفريقية[٤]، وانطلاقاً من هذه الظروف والمعطيات جاءت هذه الدراسة حيث تمثلت مشكلة

مايو ٢٠١٦ رئاسة مصر لمجلس الأمن من خلال عضويتها في المجلس ممثلة للقارة الأفريقية عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧ ويتقاطع مع تمثيل مصر أيضا لدول الشمال الأفريقي في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال الفترة من ٢٠١٦- ٢٠١٨[٨٩].

وسط حضور عالمي إقليمي عُقد في الفترة من الثاني إلى الرابع من شهر يونيو ٢٠١٦ الاجتماع الوزاري لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الأفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين واجتماع كبار المسئولين الثالث برئاسة مصر بمدينة شرم الشيخ، وقد شارك في المؤتمر وفود تمثل دول: مصر وإثيوبيا وأريتريا والسودان وجنوب السودان، وتونس وليبيا والصومال وجيبوتي وممثلين عن الدول الشركاء ومن بينهم إيطاليا ومالطا والنرويج وهولندا وبريطانيا وسويسرا والسعودية وعدد من منظمات ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشئون اللاجئين والهيئة الحكومية، لدول شرق أفريقيا للتنمية (الإيجاد)[٩٠].

وتؤكد مصادر معنية بملف مياه النيل اتجاه مصر للتحرك دوليا والتواصل مع الدول الأفريقية والإقليمية ذات الصلة والتأثير على صنع القرار لتوضيح خطورة الموقف الحالي بشأن سد النهضة وتداعياته على الدولة المصرية وشعبها.

لذلك لفتت المصادر إلى تنظيم حملة إعلامية دولية وتحرك دبلوماسي لكشف عدم التزام حكومة أديس أبابا بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة للعلاقات الدولية مع تقديم المستندات الدالة على تعنت أثيوبيا أمام مؤسسات ومنظمات التمويل الدولية[٩١].

إدارة جديدة بالبنك المركزي للتعاون مع أفريقيا:

قال طارق عامر محافظ البنك المركزي أن هناك توجها للتعاون مع دول الكوميسا، مؤكدا أن الجهاز المصرفي المصري لديه أجندة بالتعاون مع البنوك المركزية الأخرى لتفعيل مبادرة الكوميسا بما ينعكس على تنمية مؤشرات الاقتصاد الكلي والتقارب مع اقتصاديات الدول المختلفة.

وخلال اليوم الثاني من منتدى الاستثمار الأفريقي "كوميسا ٢٠١٧" أن هناك اتفاقيات تمت لدراسة إنشاء عملة موحدة وسياسات موحدة عبر إجراءات طويلة الأمد.

السياسة الخارجية المصرية مع الدول الإفريقية:

نجد أن السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الإفريقية تتم بصورتين هما:

(أ) الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا: أنشأته وزارة الخارجية عام ١٩٨٠ وبدأ نشاطه الفعلي عام ١٩٨١ ويهدف إلى تقديم المعونة للدول الإفريقية سواء من خلال إيفاد خبراء مصريين إليها في مختلف التخصصات أو تخصيص منح تدريبية في مصر لأبناء هذه الدول وأتاح الصندوق الفرص لنمو ٩٥٠٠ من كادرات الدول الإفريقية في التخصصات المختلفة للتدريب في مصر استفاد منها أكثر من خمسون دولة إفريقية في مجالات عديدة أهمها الشرطة مكافحة الجريمة الزراعية والعمل الدبلوماسي وكذلك إيفاد ما يقرب من ٤٥٠٠ خبيرا إلى ٤٧ دولة إفريقية في مجالات الطب- الهندسة- التنمية الصناعية، وفي عام ١٩٩٢ قامت مصر بإنشاء المركز المصري للإعلام للدراسات التسويقية الأفريقية وهو أول جهة متخصصة في السوق الأفريقية وفي عام ١٩٩٣ استفادت مصر على هامش القمة الأفريقية الـ ٢٩ من أكبر تجمع اقتصادي أفريقي.

(ب) الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية: هذا الصندوق أنشأته الجامعة العربية عام ١٩٧٩ ومعظم خبراء هذا الصندوق من مصر حيث بلغ عدد الخبراء الذين تم إيفادهم عن طريق الصندوق ١١٧ خبير خلال عام ١٩٨١ فضلا عن ١٠٨ منحه قدمها الصندوق لأبناء أفريقيا في الجامعات المصرية والتدريب في مراكز التدريب المصرية والأكاديمية العربية للنقل الجوي والبحري ويقوم الصندوق بجهود لها أثر كبير في دعم التعاون العربي الأفريقي وخاصة بين مصر والدول الأفريقية الأخرى(٨٨).

يعد الانتماء الأفريقي لمصر مكوناً أصيلاً من مكونات الهوية المصرية، التي أكدت عليها الثوابت التاريخية والقواعد الدستورية والخبرات المجتمعية، في هذا السياق جاءت احتفالات مصر بيوم أفريقيا لتؤكد على هذه القواعد الثوابت في تناغم رسمي وشعبي مصري أفريقي على العديد من المستويات السياسية والدبلوماسية والرياضية، وأكد المستشار أحمد أبو زيد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أنه بمناسبة احتفالات وزارة الخارجية بيوم أفريقيا الموافق ٢٥ مايو من كل عام وشنت وزارة الخارجية برنامجاً وطنياً متكاملاً لإبراز الانتماء الأفريقي لمصر مصحوباً بحملة إعلامية في وسائل الإعلام وعلى صفحات وحسابات الوزارة على شبكات التواصل الاجتماعي للتعريف بدور مصر في دعم القضايا الأفريقية ويعد الاحتفال بيوم أفريقيا هذا العلم ذو أهمية خاصة حيث يوافق شهر

الدراسة تحت عنوان "إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية" أزمة سد النهضة نموذجاً وذلك للتعرف على أهم الإستراتيجيات التفاوضية المستخدمة لحل مشكلة الصراع القائم بين الجانب المصري والإثيوبي على مشكلة مياه النيل وبناء "سد النهضة".

الدراسات السابقة:

دراسة أسامة الرشيدي ٢٠١٧(٥):

تمثلت مشكلة الدراسة في رصد وتحليل خطاب عدد من وسائل الإعلام المصرية في تغطيتها لقضية سد النهضة، مع بعض التحليل لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وذلك لمدة عامين في الفترة من يونيو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠١٦ وتقديم تصنيفا لأهم تلك الخطابات وجذورها في الفكر المصري وتسبب في عدد مشكلات في العلاقات مع السودان وأثيوبيا.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل الخطاب الإعلامي وهو ما يتيح للباحث قراءة أعمق وأكثر شمولية وتحليلية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

١- الدعوة إلى استخدام القوة كما نشرت عدد من الصحف سيناريوهات ضرب سد النهضة.

٢- الحنين للماضي الاستعماري حيث ارتبطت المطالب المستمرة بضرب سد النهضة واستخدام القوة ضد أثيوبيا بالحنين للماضي الاستعماري المصري في القارة الأفريقية وارتبط ذلك بخمس زعماء هم محمد علي- الخديوي إسماعيل- جمال عبد الناصر- أنور السادات- حسني مبارك.

٣- انتشر الحديث عن المؤامرات الأجنبية بصورة كبيرة في الخطاب المصري تجاه الأحداث المختلفة وكانت المؤامرة التفسير الجاهز لأي مشكلة أو هزيمة.

دراسة: خالد فؤاد (٢٠١٦)(٦):

استعرضت هذه الدراسة المسارات المصرية المحتملة لمستقبل ملف سد النهضة، ما بين سحب الاعتراف بالسد وتدويل القضية، أو اللجوء إلى عمل عسكري كحل أخير لكنه مستبعد، نظراً لأنه ينتج عنه إقحام مصر في أزمات مع أطراف دولية مشاركة في بناء وتمويل السد، وصعوبة توجيه

الضربة نفسها لأثيوبيا لأنها ليست دولة حدودية مع مصر، أما المسار الثالث والمرجح هو الاستمرار في المفاوضات بهدف إدخال تعديلات فنية على السد للحد من أضراره.

دراسة: شحاتة عوض ٢٠١٦[٧]:

ركزت هذه الدراسة على إنشاء تحالفات مصرية جديدة للتعامل مع القضية، واقترحت تحسين العلاقات مع السودان وتسوية أي خلافات معها، وتنقية العلاقات مع قطر وتركيا لأنهما يمكن أن يؤثرا على الساحة الإثيوبية، بالإضافة إلى السعودية والإمارات اللذين يمتلكان استثمارات ضخمة هناك، وأخيراً التحرك على المستوى الإقليمية الدولية لشرح مطالب مصر ومخاوفها من السد، مع التوازن بين الحديث عن الحقوق المصرية والتأكيد على عدم معارضة مصر لحق دول حوض النيل في التنمية.

دراسة: عماد حمدي ٢٠١٦[٨]:

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على التحديات التي تواجه المفاوض المصري في موضوع السد، منها الموقف السوداني الأكثر قرباً إلى الجانب الإثيوبي، وفقدان مصر النفوذ الذي مارسته لفترة طويلة على القوى المانحة التقليدية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي لمنع تمويل السد، بعد إعلان المبادئ الذي احتوى على اعتراف ضمني بالسد وعدم اعتراف إثيوبيا بغالبية الاتفاقيات الموقعة بدعوى أنها تمت تحت سلطة الاستعمار واعتراضها على مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة.

أما عن البدائل التي توصلت إليها الدراسة فهو لجوء مصر إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها في حل النزاعات الدولية كالمساعي الحميدة أو الوساطة والتوفيق، والتحكيم الدولي، واللجوء إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي للبحث عن تسوية أفريقية للأزمة والتحرك في مسارات متوازية دولية لإثبات ضرر السد المدمر على أوجه الحياة في مصر واللجوء إلى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي لإلزام إثيوبيا بوقف العمل في السد لحين الانتهاء من الدراسات اللازمة.

دراسة: محمد رياض (٢٠١٦)[٩]:

أوضحت هذه الدراسة أن هناك تضارب في المعلومات عن تصميم سد النهضة وحجم انسياب المياه خلفه وبالتالي تأثيره على حصص المياه لمصر موصيا بالحذر في المفاوضات المصرية مع إثيوبيا وعدم الالتفات إلى شعارات الإخاء الأفريقية لأنها "لا تعني شيئاً في مفاوضات تمس جذور حياة مصر ومطالباً بعدم موافقة مصر على السد إلا إذا كانت متيقنة تماماً من أنه سيؤدي إلى

٢- من الناحية السياسية والدبلوماسية كان لابد من تطوير بعض السياسات تتناسب وظروف كل دولة ومواقفها فعملت مصر على تشجيع حول حوض النيل المعتدلة على مواصلة تمسكها بمواقفها.

٣- تحديد الأهمية النسبية للمصالح المائية لكل دولة من دول حوض النيل بين مجمل المصالح الوطنية الإستراتيجية لهذه الدولة، فبينما تمثل المصالح المائية لمصر والسودان مصلحة حيوية قصوى فإن الأمر يختلف وليس كباقي دول حوض النيل الأقل اعتماداً على مياه النيل.

٤- تقوم الإستراتيجية المصرية على بناء التحالفات الإقليمية وتوثيق التحالف مع السودان والعمل معا كجهة واحدة بحكم المصلحة المشتركة بين البلدين باعتبارهما بلدي المصب الرئيسيين.

٥- تستند مصر في إستراتيجيتها تجاه دول حوض النيل على مكون دولي فالموقف المصري من النواحي القانونية والسياسية والتنموية يحظى بدعم الأطراف الدولية.

٦- تقوم الإستراتيجية المصرية على تحقيق التعاون المائي فهناك أطروحات لمشروعات مشتركة بين مصر وإثيوبيا والسودان حيث تمثل السودان جانباً مهماً في هذه المشروعات وهناك احتمالات كبيرة لتوليد الكهرباء بين هذه الدول[٨٦].

شهدت منطقة حوض النيل عددا من تجارب التعاون المشترك والتي لم تنجح في الوصول إلى صفة مؤسسية بين دول الحوض وفي هذا الإطار تأتي أهمية مبادرة حوض النيل الموقعة في أغسطس عام ٢٠٠٠ لكونها تمثل بداية تأسيس صيغة تعاقدية مؤسسية قانونية بين دول المنطقة تقوم على أساس تنموي اقتصادي يضم دول الحوض العشر من جانب وتعبر عن وجود وتطور ملحوظ يسعى إلى تلافي الإخفاقات التي شهدتها محاولات التعاون المشترك السابقة من جانب آخر وهي بذلك تعد محدداً للعلاقات المائية بين دول حوض النيل تتمحور حولها تفاعلات المرحلة الراهنة، وتهدف مبادرة حوض النيل إلى بناء الثقة بين دول الحوض في مجال المشروعات ذات المنافع المشتركة التي تشمل بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي، بالإضافة إلى تطوير إدارة الإنذار المبكر للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف واستخدام المساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في أثيوبيا[٨٧].

"استخدام عادل" للمياه، لأن موافقة مصر على السد تلغي اعتراضها عليه بعد ذلك.

دراسة: جمال ضلع (٢٠١٥)[١٠]:

ناقشت هذه الدراسة أزمة سد النهضة من منظور إدارة الأزمات، وركزت على أن ما يجمع دول حوض النيل أكثر مما يفرقهم، موصية بتسوية أي خلافات بالوسائل السلمية مع عدم الاستقواء بأي قوى خارجية وإدراك مخاطر أي لجوء إلى استخدام القوة من جانب أي طرف.

دراسة: دينا إبراهيم (٢٠١٥)[١١]:

وركزت هذه الدراسة على السياسة الخارجية لمصر تجاه سد النهضة وتوصلت إلى أن هذه القصة كشفت عن تراجع الدور المصري في إفريقيا التي تغيرت بدورها وأصبحت "بيئة تنافسية" أمام دول عديدة مما يزيد من أهمية إعطاء أفريقيا الأولوية في إستراتيجية العمل الخارجي المصري، واقترحت الدراسة تشكيل لجنة إدارة أزمة وطنية للتعامل تحديدا مع سد النهضة، وضرورة مشاركة مصر في مختلف مراحل تنفيذ السد بحيث تصبح شريكاً أساسياً لأثيوبيا.

وأوضحت الدراسة تبني خطاب إعلامي تصالحي تجاه إثيوبيا ودول حوض النيل، والبعد عن لغة التصعيد والتهديد التي تأتي دائماً بنتائج عكسية والتركيز على أن قضية نهر النيل هي مصدر من مصادر التعاون بين شعوب حوض النيل، ورغم ذلك طالبت الدراسة باستخدام ما سمته وسائل الترغيب والترهيب بما فيها أدوات الضغط الدبلوماسي الاستخباراتي وهو ما يشكل تناقضاً مع المطالب السابقة بالبعد عن استخدام لغة التصعيد.

دراسة: مي غيث ٢٠١٣[١٢]:

أوصت هذه الدراسة بإعادة الدور المصري في إفريقيا ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي والاهتمام بالدائرة الإفريقية والكف عن التصريحات الاستعلائية من الجانب المصري، بالإضافة إلى تحقيق مزيد من التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والرياضية والتنمية وتفعيل الدبلوماسية الشعبية.

دراسة: محمد بن عيسى الأحمدي (٢٠١٣)[١٣]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التفاوض في القرآن الكريم من خلال الآيات الكريمة والأحداث والمواقف مع الأنبياء عليهم السلام، وتضمنت الدراسة مفهوم التفاوض والدراسة العلمية

١- الاستخدام الأمثل لمياه النيل وتنمية موارده بالتعاون المستمر مع دول حوض النيل من خلال الالتزام بقواعد القانون الدولي في استخدام المياه واحترام ما تقره الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الخاصة بنهر النيل ومصالح الدول النيلية الشقيقة التي تشارك مصر في الانتفاع بمياه النهر.

٢- الزيارات المستمرة والمتواصلة لعواصم حوض النيل والتي تتم في سياق مبادرة دول حوض النيل وتحقق المصلحة العامة للدول العشر.

٣- تأكيد مصر من خلال الزيارات المستمرة على تمسكها بالمبادرة الجديدة لتنمية موارد النهر لصالح شعوبه.

٤- الاجتماعات واللقاءات الدورية سواء بين دول حوض النيل العشر أو بين دول النيل الأزرق الثلاث بما يتيح الاتفاق مع رؤى ووجهات نظر مشتركة.

٥- التعاون بين دول حوض النيل في ظل المبادرة هو جزء من منظومة متكاملة ومستمرة تتحقق بأسلوب منهجي وعلمي يعتمد على الرؤية المستقبلية.

ولقد كانت لهذه الدبلوماسية المصرية أفضل النتائج خلال الفترة الأخيرة والدليل على ذلك تجربة مصر في إدارة الموارد المائية خلال المؤتمر الدولي للموارد المائية في المناطق شبه الجافة والذي عقد في البرازيل أكتوبر ٢٠٠٤ لتبادل الخبرات في مجالات الموارد المائية.

من الواضح أن أبعاد الأزمة السياسية والاقتصادية في تداخل مستمر خاصة في ظل عدم وجود إطار قانوني واضح يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الاحتكام لمبادئ القانون الدولي ومن ثم ترتب على ذلك أن ازدادت خطورة هذه الأزمة.

ومن ثم فإن التعرض لكيفية مواجهتها لابد أن يأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين هما:

أ- إن إستراتيجية المواجهة تتوقف على طبيعة الموقف المحتمل للأزمة.

ب- أن لهذه الإستراتيجية عناصر وركائز أساسية سواء على المستوى المؤسس أو على مستوى التعامل.

ويمكن أن نلخص هذه الإستراتيجية المصرية في إدارة ملف أزمة حوض النيل في الآتي:

١- الموازنة بين أساليب العمل التفاوضي الجماعي متعدد الأطراف من ناحية والتركيز على العمل الثنائي مع كل دولة على حده من ناحية أخرى.

والأخلاقية ومجالاته وأساليبه، وأوضحت الدراسة الآثار المترتبة على التفاوض مع الفرد والمجتمع، وتضمنت أيضا مجموعة من القضايا والمفاهيم التي تحتاجها الأمة وترتقي بها.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

١- أن التفاوض منهج إسلامي أصيل.

٢- وأن القادة يجب أن يتميزوا بإجادة وإتقان التفاوض.

٣- الدول الكبرى أصبح لها اهتمام كبير بعملية التفاوض لاستشعارها بأهميته.

٤- إجادة التفاوض له إثر إيجابي على الحياة كما أن تركه له أضرار وخيمة وسلبية.

٥- أوصت الدراسة بالاهتمام بالتفاوض لأنه هو الذي يحقق التعاون والمصالح.

دراسة: محمد معوض عبد الهادي (٢٠١٣)[١٤]:

هدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية لتنمية الوعي التفاوضي لمواجهة بعض المشكلات في التعليم في ضوء متغيرات العصر من خلال التعرف على طبيعة التفاوض ومجالاته ووسائله والتعرف على واقع تنمية الوعي التفاوضي، كما خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها:

١- توافر ثقافة إدارة الأعمال واتخاذ القرار أثناء التفاوض ووجود علاقة وثيقة بين نتائج الاستبانة في تطبيق الوعي التفاوضي في مواجهة بعض المشكلات.

٢- تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التفاوضية اللازمة للتغلب على مشكلات التعليم.

٣- تدريب القيادات المتوسطة والعليا على مهارات التفاوض حتى لا يشكلوا عائقاً أثناء العملية التعليمية.

دراسة: أحمد مجدي عبد الكريم (٢٠١٢)[١٥]:

تناولت الدراسة بالتحليل عملية التفاوض الدولي وأبعاده المختلفة ودلالاته النظرية مع اختيار مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وتحليل تلك العملية بما تشمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية وما يعترضها من عقبات بهدف استكشاف منهج الطرفين محل الدراسة في عملية التفاوض بالإضافة إلى بحث وتقييم إستراتيجيات وتكنيكات الطرفين في التفاوض بمراحله المختلفة ومحاولة استشراق مستقبل مسار تركيا في الأجلين المتوسط والطويل، لاسيما في ضوء أن المفاوضات التركية- الأوروبية تعد أحد المراحل الشائكة لتوسع الاتحاد.

وأوضح الباحث أن من أهم النتائج:

وتمثل دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية في منطقة حوض نهر النيل أهمية كبرى في ضوء الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية المعاصرة وما تمليه من تغليب اتجاهات التعاون على اتجاهات الصراع ويعتبر نهر النيل واحد من أكبر الأنهار الدولية على مستوى العالم وهو يمر بأراضي عشر دول أفريقية من تنزانيا- بوروندي- رواندا- كينيا- أوغندا- الكونغو الديمقراطية- إثيوبيا- إريتريا- السودان- مصر وتبلغ مساحة حوض النيل حوالي ٢,٩ مليون كم مربع تمثل ١٠% من مساحة أفريقيا ويمر بعدة أقاليم مناخية تبدأ من الجنوب في المنطقة الاستوائية حتى الشمال في إقليم البحر المتوسط المعتدل.

ويكتسب نهر النيل أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لإجمالي الدول الواقعة عليه خاصة بالنسبة لدولتي المصب (مصر والسودان) ونظراً لطبيعة النهر فإنه أصبح من الصعب على الدول العشر المشتركة فيه عقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأخرى[٨٣].

الدور الدبلوماسي التفاوضي:

وصلت محادثات سد النهضة الإثيوبي بين مصر والسودان وإثيوبيا إلى مرحلة حرجة بإصرار حكومة أديس أبابا على مواصلة أعمال البناء دون انتظار نتائج الدراسات الفنية التي من شأنها تحديد آثار بناء السد على مصالح دولتي المصب، على الرغم من أن التقارير والدراسات الفنية الأولية تلمح إلى أن سد النهضة الإثيوبي يحمل في طياته العديد من المخاطر والتداعيات السلبية على الأمن المصري من ناحية وعلى أمن إقليم حوض النيل بشكل عام من ناحية أخرى.

إذ توجد بعض الاتجاهات لدى مراكز البحوث تؤكد أن رغبة إثيوبيا في التحكم بمياه النيل يمكن أن تكون مدخلاً لإشعال الصراعات بين دول الحوض وعلى سبيل المثال أوضح تقرير لخبراء مجموعة حوض النيل بجامعة القاهرة أن سد النهضة مبالغ في حجمه وارتفاعه، كما أن كفاءته في توليد الكهرباء متدنية، ولا تبرر هذا الحجم وإيراداته المالية من بيع الكهرباء قد لا تغطي تكاليفه، بما يشير إلى أن الهدف من سد النهضة هو تحكم إثيوبيا في مياه النيل وتدعم قدرتها على تنفيذ سلسلة السدود الأخرى المزمع إنشاؤها على النيل الأزرق وعلى نهري السوباط وعطبرة[٨٤].

بالرغم مما قد يعتقده البعض من عدم أهمية الدور التفاوضي الدبلوماسي إلا أنه يمثل جزءاً مهما في دعم مصر لمبادرة حوض النيل وتتلخص الدبلوماسية المائية المصرية في النقاط التالية[٨٥]:

بالتالي في نصيب مصر من المياه ويقلل من الري وإنتاج الكهرباء، ما دعا الخبراء إلى القول أن هذا الاتفاق الثلاثي لا يعد كافياً من منظورهم وذلك لعدد من الأسباب من بينها معامل الأمان في السد.

المبحث الثالث

دور الدبلوماسية المصرية وأزمة سد النهضة

والرؤية المستقبلية

لقد تطور العمل الدبلوماسي عبر مراحل عدة، يمكن أن نوجزها في أربع مراحل هي[٨٢]:

الأولى: العصور الأولى الدبلوماسية: وهي تتعلق بالاتصالات الدبلوماسية في الحضارات القديمة في مصر الفرعونية وحضارة اليونان والرومان والصين والهند وتتميز إلى الحضارة الإسلامية وتتسم المهمة الدبلوماسية في تلك المرحلة بأنها مهمة مؤقتة، وذات هدف معين، مثل عقد اتفاق كما حدث في معاهدة رمسيس الثاني وحاوتوليس الثالث ملك الحثيين عام ١٢٧٥ ق.م وكذلك المبعوثين الدبلوماسيين الذين بعث بهم الرسول محمد (ص) لنشر الإسلام وسافروا إلى فارس وبيزنطة ومصر وغيرها وكذلك الاتصالات بين هارون الرشيد وشارلمان.

المرحلة الثانية: مرحلة المدرسة الفرنسية في الدبلوماسية: مرحلة وضع أسسها الكاردينال ريتشيلو Richeli وسارت على نهجها أوربا خلال ثلاثة قرون هذه الدبلوماسية اتسمت بالكياسة والاستمرارية والتدرج وأنها أعطت أهمية للمعرفة والخبرة.

المرحلة الثالثة: بدء ظهور الدبلوماسية العلنية: بعد الحرب العالمية وإعلان الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربعة عشر وانتقاد الدبلوماسية السرية وهنا بدأ يظهر تأثير الرأي العام وإن فرق الباحثون بين الدعوة لعلانية المعاهدات الدولية ومن ثم تسجيلها في عصبة الأمم، ثم في الأمم المتحدة وبين كيفية الوصول للمعاهدة، ضرورة توافر عنصر السرية تجنبا لضغط الرأي العام، الذي قد يؤدي إلى جمود موقف المتفاوضين ومن ثم صعوبة الوصول إلى حل.

المرحلة الرابعة: دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية: وقد برزت هذه الدبلوماسية مع بداية القرن العشرين، وإن كانت إرهاصاتها سابقة على ذلك إلا أنها ارتبطت أساسا بالتنظيم الدولي المتمثل في عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة، وقد اتسمت هذه المرحلة بتشعب في مجالات العمل الدبلوماسي.

١- الطبيعة الخاصة للمفاوضات التركية الأوروبية في ضوء القضايا المرتبطة بالعامل الاقتصادي.

٢- أن هيكل الاقتصاد التركي يغلب عليه الطابع الزراعي بالمقارنة بالدول المتقدمة في الاتحاد الأوروبي.

دراسة: أمل البكري البيلي (٢٠١٢)[١٦]:

أوضحت الدراسة أن التفاوض من أهم الأساليب التي تستعين بها الدول على تحقيق الأهداف والمقاصد المنشودة من وراء تبادلها العلاقات مع الدول، كما أن التفاوض يستخدم في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات، وأوضحت الدراسة مواصفات المفاوض المسلم والشروط الواجب توافرها في جميع المراحل التفاوضية.

وتناولت الدراسة المفاوضات الإسلامية في صلح الحديبية وإستراتيجيات التفاوض التي تمت واستخدم فيها الرسول صلى الله عليه وسلم مهارات عديدة ووظف العوامل النفسية والثقافية لتحقيق الهدف الإستراتيجي وهو نشر الدعوة الإسلامية، وأوضحت الدراسة بأن صلح الحديبية أرسى قواعد ومهارات تحكم عملية وعلم التفاوض والمفاوضات وتمثلت في الإعداد الجيد والقدرة على تيسير المفاوضات والمهارات في إدارة الحوار.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة لوحظ أن هناك دراسات تناولت أزمة سد النهضة من حيث التناول الإعلامي سواء في الصحف أو مواقع التواصل الاجتماعي كما في دراسة (أسامة الرشيدي ٢٠١٧) ودراسات ركزت على ضرورة قيام مصر بعمل تحالفات مصرية جديدة للتعامل مع الأزمة كما في دراسة (شحاتة عوض ٢٠١٦)، ودراسات استعرضت المسارات المصرية المحتملة لمستقبل سد النهضة (دراسة خالد فؤاد ٢٠١٦) ودراسات أو صحة التحديات التي تواجه المفاوض المصري (عماد حمدي ٢٠١٦)، ودراسات تفيد بأن هناك تضارب في المعلومات عن تصميم سد النهضة (محمد رياض ٢٠١٦)، وأخرى ناقشت الدراسة أزمة سد النهضة من منظور إدارة الأزمات (جمال ضلع ٢٠١٥)، ودراسات دعت بعودة الدور المصري لأفريقيا (مي غيث ٢٠١٣)، ودراسات دعت إلى وضع إستراتيجية لتنمية الوعي التفاوضي (محمد معوض ٢٠١٣).

إذا نلاحظ هناك دراسات وضعت سيناريوهات لحل الأزمة ودراسات ركزت على أهمية التفاوض ودراسات أوضحت أهمية التفاوض، وهناك دراسات ركزت على إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية.

إلا أننا استفدنا من هذه الدراسات السابقة في صياغة مشكلة دراستنا هذه وكذلك تم الاستفادة منها في الإطار الموضوعي في توضيح أزمة سد النهضة، والمفاوضات وكيفية إعداد إستراتيجية للمفاوض المصري بناءاً على أسس قانونية يستند إليها المفاوض المصري.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الإستراتيجيات التفاوضية وخاصة التي يمكن أن تكون طريق الحل لأزمة "سد النهضة الأثيوبي" وذلك من خلال التعرف على إستراتيجيات التفاوض الفعال في الأزمات الدولية بالتطبيق على أزمة "سد النهضة" كنموذج للأزمات التي تحدث في العلاقات الدولية بين مصر من جهة والجانب الإثيوبي من الجهة الأخرى.

وتوجد مجموعة من الأهداف الأخرى التي تهدف إليها هذه الدراسة وهي:

١- حل النزاعات الدولية عن طريق العملية التفاوضية.
٢- التعريف بالتفاوض الدولي في الأزمات الدولية.
٣- التعرف على إستراتيجيات التفاوض المستخدمة في الأزمات الدولية.
٤- عرض مراحل المسار التفاوضي بالنسبة لأزمة سد النهضة.
٥- تقديم عرض نقدي للمسار التفاوضي لما يمكن أن نسميه ثقافة التفاوض.
٦- معرفة كيفية إقامة الحجج وكيفية استخدامها بشكل إيجابي لصالح التفاوض.
٧- تحديد النقاط التي يمكن التفاوض بشأنها وتحديد أهمية كل جزئية في عملية التفاوض.
٨- كشف المؤامرات وعملية الخداع الإستراتيجي أثناء العملية التفاوضية.
٩- معرفة كيفية الوصول إلى إيجاد أرضية مشتركة للجمهور والجماعية المشتركة في العملية التفاوضية.
١٠- تقييم الموقف التفاوضي بشكل عام والتعرف على المستجدات التي قد تحدث أثناء العملية التفاوضية.
١١- تقديم رؤية مستقبلية متعمقة بأس التفاوض والثقافة التفاوضية لكي تكون أرضية وعملية

الذي يعيش على أرض صحراوية في مجملها.

ومع إدراك أن مصر حكومة وشعباً تدعم حق الشعب الإثيوبي في التنمية، فإن على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" طبقاً لذلك يمكن التمييز بين موقفين في مصر: الأول هو المستوى الرسمي أي الدولة المصرية بأجهزتها التنفيذية المختلفة، والثاني: هو الرأي العام والخبراء المستقلون على المستوى الرسمي يمكن القول أن بنود إتفاق المبادئ قد تكون لبت احتياجات الحكومة على نحو كبير في سعيها إلى اكتساب التأييد الجماهيري المطلوب في هذا الوقت بالذات نظراً إلى مواجهة هذه الحكومة ذاتها تحدياً إرهابياً لا يستهان به خصوصاً أن ملف المياه والأمن المائي المصري هو مسئولية الحاكم المصري إزاء شعبه في تعاقد ممتد منذ فجر التاريخ ويتحدد على أساسه الوزن السياسي لهذا الحاكم وحجم ثقله الجماهيري.

أما على مستوى العلاقات الثنائية بين مصر وإثيوبيا فقد أزال هذا الاتفاق صورة ذهنية سلبية كان قد رسخها اجتماع معلن للرئيس السابق محمد مرسي مع بعض قادة الأحزاب السياسية في مصر بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١٣ حول "سد النهضة الإثيوبي الكبير" تورط فيه بعض قيادات الأحزاب بالإفصاح عن جهالة سياسية وذهنية عدوانية راهنت على استخدام الحل العسكري ضد إثيوبيا أو تهديد أمنها القومي عبر العمل على تفتت وحدتها الوطنية، وفي المقابل دعم التوجه التعاوني المصري إزاء إثيوبيا مجمل أداء الحكومة المصرية بعد الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ الذي توج بخطاب الرئيس السيسي في البرلمان الإثيوبي(٨٠).

عاد ملف اقتسام مياه نهر النيل ليحتل المقدمة في اهتمامات السياسيين وخبراء المياه والطاقة ووسائل الإعلام، خصوصاً بعد أن قطعت أثيوبيا شوطاً كبيراً في بناء "سد النهضة"، وقد جرت اكثر المناقشات حول هذا الأمر الحيوي الذي يؤثر في بقية دول حوض النيل خصوصاً دولتي المصب (مصر والسودان) في الخرطوم والقاهرة ولطالما تباينت الرؤى حول إيجابيات السد وسلبياته على هذه الدولة أو تلك وأخيراً توصلت حكومات مصر والسودان وإثيوبيا إلى اتفاق عام هدأ الاختلافات ولكن لا يزال الحوار محتدماً(٨١).

انشغال الساسة والخبراء المصريين وعامة الشعب بتأثير سد النهضة الإثيوبي في بلادهم له أسبابه المقنعة فيرى بعضهم أن قيام السد وتخزين المياه بكميات كبيرة بالقرب من الحدود السودانية ربما يؤديان إلى خفض كبير في منسوب المياه في بحيرة ناصر الواقعة خلف السد العالي، ما يؤثر

تأسيسية لدور التفاوض في حل النزاعات الدولية مستقبلاً.

أهمية الدراسة:

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة أسباب، من أهمها: أهمية منطقة حوض النيل كمنطقة إستراتيجية لمصر نظرا للمصالح الحيوية المرتبطة بالأمن القومي المصري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وترجع أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قضية هامة وهي "أزمة سد النهضة" وأهمية الإستراتيجيات التفاوضية المستخدمة في إدارة المفاوضات بالأزمات الدولية بالتطبيق على أزمة "سد النهضة" كنموذج لازمة دولية هامة بالنسبة لمصر مع الجانب الإثيوبي والسوداني وترجع أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في أصول وجذور أزمة حتى يتم تجنب مخاطرها مستقبلاً وذلك من خلال استخدام إستراتيجيات التفاوض في إدارة الأزمة.

وترجع أيضاً أهمية هذه الدراسة على أنها تدرس أهم الإستراتيجيات التفاوضية الأنسب في مثل هذه الأزمات المصيرية حيث أن قضية المياه قضية هامة ترتبط بمصير الشعب المصري ولذلك تأتي أهمية الدراسة التي نحاول من خلالها تقديم أنسب الإستراتيجيات التفاوضية للخروج من هذه الأزمة.

وتوجد أهمية تكميلية لهذه الدراسة نظراً لأنها تبحث في تقييم مراحل التفاوض السابقة وإعداد وتصور مستقبلي ورؤية لما يمكن أن تكون عليه عملية التفاوض في هذه الأزمة.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من خلال تساؤل رئيسي وهو ما هي أهم الإستراتيجيات المستخدمة في العملية التفاوضية التي يتم التفاوض من خلالها بين الجانب المصري والإثيوبي فيما يتعلق بأزمة سد النهضة، وتنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى وهي:

١- هل بالضرورة أن تحل المفاوضات كل النزاعات الدولية؟
٢- ما هي أهم الإستراتيجيات المستخدمة في التفاوض القائم بشأن سد النهضة؟
٣- هل توجد حجج وأسانيد أثناء إدارة العملية التفاوضية بين الجانبين؟
٤- إلى أي مدى توجد مؤامرات أثناء التفاوض؟
٥- هل هناك أطراف أخرى من مصلحتها أن تفشل العملية التفاوضية بشأن "سد النهضة"؟
٦- هل توجد بعض النقاط في التفاوض يمكن اعتبارها أرضية مشتركة بين الجانبين؟

(أ) تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها.

(ب) تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، والمخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء بغرض:

- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي تشتمل كافة السيناريوهات المختلفة.
- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.
- إخطار دولتي المصب بأي ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.
- إنشاء آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة من خلال الوزارات المعينة.

٦- مبدأ بناء الثقة:

- سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

٧- مبدأ تبادل المعلومات سوف توفر مصر والسودان وإثيوبيا بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة وذلك بروح حسن النية.

٨- مبدأ أمان السد- تنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بأمان لسد النهضة:

- تستكمل إثيوبيا بحسن النية التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بالأمان.

٩- مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة.

١٠- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا.

اتفاق المبادئ الذي تم توقيعه بين مصر وإثيوبيا والسودان في الثالث والعشرين من مارس ٢٠١٥ بشأن "سد الألفية الكبير" أو سد النهضة الإثيوبي[٧٩] أثار الكثير من الجدل فلم تستطيع هذه الوثيقة أن تطمئن الرأي العام المصري إزاء أهم قضاياه وانشغالاته الأساسية ألا وهي ضمان تدفق نهر النيل بمستوياته الحالية من المياه وتحجيم مستوى التهديدات الوجودية للشعب المصري

٧- هل توجد لدى الأطراف المتصارعة حول الأزمة ثقافة التفاوض من شأن ذلك ترسيخ قواعد وأسس عملية وعلمية تمارس من خلالها الديمقراطية (ديمقراطية الحوار).

٨- هل العملية التفاوضية تحتاج إلى تقييم أثناء مراحل العملية التفاوضية؟

٩- ما هو دور الدبلوماسية الدولية في إدارة المفاوضات بالتطبيق على أزمة مثل سد النهضة بين مصر وإثيوبيا.

المبحث الأول
الإطار المنهجي للدراسة

نوع الدراسة ومناهجها:

أولاً: نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التاريخية التي تهدف إلى تصوير خصائص ظاهرة معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد(١٧).

ثانياً: مناهج الدراسة:

١- المنهج التاريخي:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي باعتباره أداة البحث في المشكلات أو الظاهرات الإعلامية في بعدها التاريخي وسياق الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي لأغراض وصف الظاهرة الإعلامية وتحليلها كما حدثت في الماضي مثل تسجيل تاريخ المؤسسات والوسائل الإعلامية أو لأغراض تفسير علاقات الظاهرة الإعلامية وعناصرها بالوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي وفي جميع الحالات يعتبر المنهج التاريخي هو أداة البحث في مثل هذه المشكلات أو الظاهرات(١٨). وأفاد هذا المنهج التاريخي في تتبع الجذور التاريخية لمشكلات وقضايا دول حوض نهر النيل وتطورات الأوضاع في هذه المنطقة وكذلك التطور التاريخي لعلاقات مصر الإقليمية بهذه المنطقة على المستوى السياسي.

فن التفاوض يعد موضوعاً مهماً لكل أشخاص القانون الدولي لاسيما الدول بوصفها وسيلة لتحقيق المصالح الوطنية، وتشكل المفاوضات الخطوة الأولى التي تعتمد عليها الدول لتسوية خلافاتها سلمياً، ولاسيما وإنها تدرك بأن البديل عن المفاوضات سيكون ذا عواقب باهظة ووخيمة، ولا شك إن عملية التفاوض تعد سلسلة من الفعاليات التي تحتاج إلى برنامج شامل يحدد الغايات ويسمى

ومبادئ القانون الدولي.

- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

٢- مبدأ التنمية التكامل الإقليمي والاستدامة:

- الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي.

٣- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن:

- سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/النهر الرئيسي.
- على الرغم من ذلك ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول فإن الدولة المتسببة في ذلك في إحداث الضرر عليها اتخاذ كافة الإجراءات لتخفيف أو منع هذا الضرر.

٤- مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

- سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف.
- أخذ كافة الدول الثلاثة لكافة العناصر الاسترشادية لضمان الاستخدام المنصف:

(أ) العناصر الجغرافية والجغرافية المائية والمناخية والبيئية وباقي العناصر.

(ب) الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض.

(جـ) السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية.

(د) تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى الدول على الدول الأخرى.

(هـ) الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.

(و) عوامل الحفاظ والحماية والتنمية.

(ز) مدى توافر البدائل ذات القيمة المقارنة.

(ح) مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام النهر.

(ط) امتداد نسبة مساحة الحوض داخل الإقليم.

٥- مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد.

الباب الحادي عشر: الوقاية والتخفيف من الظروف الضارة، يجُب حوض النيل والدول منفردة أو مجتمعة عند الاقتضاء من خلال تقاسم التكاليف من قبل الدولة أو دول حوض النيل التي يمكن أن تتأثر وبذل كل جهد ممكن لاتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أو تخفيف الشروط المتعلقة بمنظومة نهر النيل والتي قد تكون ضارة بدول الحوض الأخرى سواء ناتجة عن سلوك بشري أو لأسباب طبيعية مثل ظروف الفيضانات والأعشاب المائية الغازية والأمراض التي تنقلها المياه.

الباب الثاني عشر: حالات الطوارئ:

١- لأغراض هذا الحكم حالة الطوارئ "تعني الحالة التي تسبب أو تشكل تهديداً وشيكاً أو تسبب في ضرر جسيم لدول حوض النيل أو لدول أخرى وتنتج فجأة عن أسباب طبيعية مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية أو الزلازل.

٢- لا يجوز للدولة في حوض النيل الإبطاء في إخطار الدول الأخرى التي يحتمل أن تتأثر به دائما عليها الإسراع بكل السبل المتاحة بإخطار المنظمات الدولية المختصة بكل طارئ.

٣- على الدولة التي ينشأ داخل أراضيها طارئ التعاون مع الدول النامية المحتمل أن تتأثر به ومع المنظمات الدولية المختصة عند الاقتضاء لاتخاذ التدابير العملية.

الباب الثالث عشر: "حماية حوض النيل والمنشآت ذات الصلة في حالة النزعات":

لمنظومة نهر النيل والمنشآت ذات الصلة والمرافق وغيرها من الأعمال وكذلك المنشآت التي تحوي قوى خطرة في حوض نهر النيل حق التمتع بالحماية التي تمنحها مبادئ وقواعد القانون الدولي المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ولاسيما قواعد القانون الدولي ويجب ألا تستخدم في انتهاك هذه المبادئ العامة[٧٧].

اتفاق إعلان النوايا بين مصر والسودان وإثيوبيا ٢٠١٥:

تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود وإدراكاً لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان، ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة[٧٨]:

١- مبدأ التعاون:

-التعاون على أساس التفاهم المشترك والمنفعة المشتركة حسن النوايا والمكاسب للجميع

الوسائل المفيدة لتحقيق النتائج المطلوبة، مستشرفاً ما تؤول إليه العملية التفاوضية وهو ما يعرف بالإستراتيجية التفاوضية[١٩].

وتعد المفاوضات من أولى وسائل حل المنازعات الدولية والداخلية وهي وسيلة تقتصر في أغلب الأحوال على أطراف النزاع أنفسهم وإن كان يمكن التفاوض بواسطة طرف ثالث وهي وسيلة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ باعتبارها وسيلة لتقليل أو لإزالة حد التوتر أو الأزمات، والحقيقة نحن نعيش اليوم في عصر التفاوض. فأغلب أنشطة حياتنا وما ينجم عنها من خلافات قد أصبح في حاجة إلى التفاوض لكي نتمكن من تحقيق أهدافنا ومصالحنا المتناقضة دائماً وأبداً[٢٠].

لا تفاوض ناجح بدون إستراتيجية علمية تقوم عليه وفي الوقت نفسه ليست كل إستراتيجية تفاوضية تعد مناسبة لكل قضية من القضايا التي يتم التفاوض عليها، بل إن طبيعة العلاقة بين أطراف القضية التفاوضية تلعب دوراً مهماً في اختيار هذه الإستراتيجية، فالعملية التفاوضية تقوم أساساً على تحديد المواقف بين الأطراف، وفي الوقت نفسه فإنها عملية منظمة لها شروطها ولها قواعدها ولها قوانين معينة مرسومة مسبقاً، ويتحتم على من يرغب في خوضها الالتزام بتلك القواعد وتلك الشروط.

وللتسهيل فإنه يمكن القول إن طبيعة العلاقة بين طرفي التفاوض تحدد نوع المنهج المستخدم في العملية التفاوضية والمنهج المستخدم يحدد الإستراتيجية المختارة، ومن ثم فإنه يمكن تنويع وتقسيم الإستراتيجيات وفقاً للمناهج المختلفة للتفاوض.

وفي دراستنا هذه رأينا الاقتصار على كل من إستراتيجية منهج المصلحة المشتركة ومنهج الصراع خاصة وأن العلاقة التفاوضية بين أطراف التفاوض لا تخرج عن أنها إما علاقة مصلحة مشتركة أي تعاون أو علاقة صراع قائمة على التنافس.

مناهج التفاوض:

(٢) منهج المصلحة المشتركة: يضم هذا المنهج مجموعة من الإستراتيجيات النوعية التي من أهمها الإستراتيجيات التالية:

(أ) إستراتيجية التكامل.

(ب) إستراتيجية تطوير التعاون الحالي.

(ج) إستراتيجية تعميق العلاقة القائمة.

(د) إستراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة.

(٣) منهج الصراع: ويضم هذا المنهج مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات التي أهمها الإستراتيجيات التالية:

(أ) إستراتيجية الإنهاك (الاستنزاف).

(ب) إستراتيجية التشتت (التفتيت).

(ج) إستراتيجية إحكام السيطرة.

(د) إستراتيجية الدحر (الغزو المنظم).

(هـ) إستراتيجية التدمير الذاتي.

(و) نظرية المؤامرة.

ومن الملاحظ أن منهج المصلحة المشتركة هو الأنسب لهذه الدراسة لذلك سوف نتناول إستراتيجيات منهج المصلحة المشتركة وهي:

أولاً: إستراتيجيات منهج المصلحة المشتركة:

(١) إستراتيجية التكامل:

يعني التكامل وفقاً لهذا المنهج تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض إلى درجة أن يصبح كل منهما مكملاً للآخر في كل شيء بل قد يصبح إلى أنهما شخص واحد مندمج المصالح والفوائد وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة، ويتم تناول إستراتيجية التكامل عن طريق أحد بدائل ثلاثة هي:

- التكامل الخلفي: ويتكون هذا البديل الإستراتيجي من قيام أحد الأطراف المتفاوضة بإيجاد علاقة أو رابطة مصلحة، يتم من خلالها الاستفادة من ما يحوزه الطرف الآخر من مزايا وإمكانيات سواء مادية أو بشرية أو إنتاجية لتغذية ذاته بها لإنتاج أو لتحقيق منفعة مشتركة تعود على الطرفين معاً[٢١].
- التكامل الأمامي: وهو عكس البديل الإستراتيجي الأول، ويقوم على مبادرة أحد الأطراف المتفاوضة بالكشف عما يحوزه من مزايا ومنافع يمكن أن يستفيد بها الطرف الآخر لاستكمال ما يحتاج إليه من قدرات ومهارات لإنتاج منتج جديد.
- التكامل الأفقي: وتم عن طريق توسيع نطاق المصلحة المشتركة بين الطرفين المتفاوضين بإضافة طرف ثالث إليها أو أطراف جديدة إليها، ويكون من شأن هذه الإضافة

تطوير مفوضية حوض النيل.

الباب الثامن:

١- اتفقت دول مبادرة حوض النيل على تبادل المعلومات والبيانات عبر مفوضية حوض النيل.

٢- دول مبادرة حوض النيل ستراقب القواعد التي تضعها مفوضية حوض النيل لتبادل المعلومات والبيانات.

الباب التاسع: تقييم الأثر البيئي والحسابات:

١- التدابير المزمع اتخاذها وقد يكون لها آثار سلبية كبيرة يتعين على دول الحوض في مرحلة مبكرة إجراء وتقييم شامل لتلك الآثار فيما يتعلق بأراضيها وأراضي دول حوض النيل الأخرى.

٢- المعايير والإجراءات لتحديد ما إذا كان للنشاط آثار بيئية ضارة كبيرة توضع من قبل مفوضية حوض النيل.

٣- حيث تقتضي الظروف ذلك، وفقاً للمعايير التي وضعتها مفوضية حوض نهر النيل ودول الحوض التي نفذت تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة (١) إجراء مراجعة للآثار البيئية لتلك التدابير.

٤- على المفوضية أن تأخذ في الاعتبار التشريعات الوطنية لدول الحوض يجب أن تضع معايير لمراجعة التدابير القائمة في تاريخ نفاذ الاتفاق الإطاري.

٥- يجوز لدول حوض النيل إجراء مراجعة شاملة للتدابير القائمة في تاريخ نفاذ هذا الإطار.

الباب العاشر: التبعية في مجال حماية وتطوير حوض النهر في تخطيط وتنفيذ المشروعات وفقاً لمبدأ التبعية في المادة المنصوص عليها في المادة (٣) يتعين على دول حوض النيل اتخاذ الإجراءات الآتية:

(أ) السماح لجميع الدول التي يمكن أن تتأثر بذلك المشروع في الدول المعنية المشاركة بطريقة مناسبة في عملية التخطيط والتنفيذ.

(ب) بذل كل جهد ممكن لتنسيق المشروع أو أي اتفاق مع الاتفاق الإطاري في نطاق الحوض.

- دول مبادرة النيل عليها مراقبة قوانين وقواعد مفوضية نهر النيل المؤثرة على الاستخدام المنصف والمعقول(٧٥).

الباب الخامس: الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم:

١- دول المبادرة تستخدم الموارد المائية لمنظومة نهر النيل داخل أراضيها آخذة في الاعتبار عدم تسبب الأضرار الجسيمة لدول الحوض الأخرى.

٢- في حالة إحداث دول من دول المبادرة لضرر كبير بدول أخرى من دول المبادرة وفي غياب الاتفاق على هذا الاستخدام عليها اتخاذ جميع التدابير اللازمة آخذة في الاعتبار الأحكام الواردة في المادة (٤) وذلك بالتشاور مع الدولة المتضررة من أجل إزالة الضرر أو تخفيفه وعند الاقتضاء مناقشة التعويض.

الباب السادس: الحماية والمحافظة على حوض النيل ونظامه الأيكولوجي:

١- حماية ورفع جودة المياه من خلال مبادرة حوض النيل.

٢- الحد من إدخال المبيدات أو الأشياء الجديدة على النظام الأيكولوجي لحوض نهر النيل.

٣- حماية التنوع الإحيائي في حوض النيل.

٤- حماية الأراضي الجافة في حوض النيل.

٥- ترميم وإعادة تأهيل قواعد الموارد المائية.

٦- دول مبادرة حوض النيل عبر مفوضية حوض النيل عليها اتخاذ خطوات لتنسيق علاقاتها الخارجية(٧٦).

الباب السابع: تبادل المعلومات والبيانات:

١- إعمالاً لتعاونهم بشأن استخدام وتطوير حماية حوض نهر النيل يتعين على دول حوض نهر النيل تبادل المعلومات والبيانات ذات صلة حينما كان ذلك ممكناً ويسهل استخدامها للدول ذات الصلة.

٢- في حالة تقدم إحدى دول الحوض بطلب معلومات أو بيانات متوفرة لدى دول أخرى عليها الاستجابة الكاملة لتوفير هذه المعلومات، وفي حالة وجود تكلفة على الدولة الطالبة تحمل التكلفة.

٣- تنفيذاً لمطلوباتها تحت الفقرة (١) ودول مبادرة حوض النيل اتفقت على مراقبة إجراءات

زيادة فاعلية قدرات ومهارات المجموعة ككل وإنتاجها وما يترتب عليه من إحراز مزايا ومنافع جديدة ويظهر ذلك في الدول التي تدخل في اتحادات اقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة أو دول مجلس التعاون الخليجي(٢٢).

(٢) إستراتيجية تطوير التعاون الحالي:

وتقوم هذه الإستراتيجية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التعاون وتوثيق أوجه التعاون بينهما، ويتم هذا عن طريق مجموعة من هذه الإستراتيجيات البديلة الفرعية بحيث يمكن استخدام أي منها أو بعضها أو كلها وهذه الإستراتيجيات ما يلي:

أ- توسيع مجالات التعاون: وتتم هذه الإستراتيجية عن طريق إقناع المتفاوضين من الطرفين بمد مجال التعاون إلى مجالات لم يكن التعاون بينهما قد وصل إليها من قبل.

ب- الارتقاء بدرجة التعاون: وتقوم هذه الإستراتيجية على الارتقاء بالمرحلة التعاونية التي يعيشها طرفا التفاوض خاصة أن التعاون يمر بعدة مراحل أهمها:

- مرحلة التفهم المشترك والتعرف على مصالح كل طرف.
- مرحلة الاتفاق في الرأي أو لقضاء المصالح.
- مرحلة العمل على تنفيذه أو تنفيذ المنفعة المشتركة.
- مرحلة اقتسام عائده أو دخله أو جني ثمار المصلحة المشتركة، وفي كل هذه المراحل يقوم العمل التفاوضي بدور مهم في تطوير التعاون بين الأطراف المتفاوضة والارتقاء بالمرحلة التي يمر بها من مجرد قاعدة للفهم المشترك وتفهم كل منهم موقف الآخر.

ولكن توجد عوامل تؤثر على قدرة الفريق المفاوض على الارتقاء بمراحل التعاون المختلفة بينه وبين الفريق الآخر منها:

- درجة التوافق في الاتجاهات والميول والتناسب في الظروف.
- مدى الرغبة المتوفرة لدى الأطراف المتفاوضة في تحقيق الارتقاء المطلوب(٢٣).

(٣) إستراتيجية تعميق العلاقة القائمة:

وتقوم هذه الإستراتيجية على الوصول لمدى أكبر من التعاون بين طرف التفاوض ويقوم كل منهما بإحداث عمق في علاقته بالآخر حيث يتم من خلال هذه الإستراتيجية- تقوية الروابط بين الطرفين وصولاً إلى مرحلة الاندماج الكامل.

(٤) إستراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة:

تعتمد هذه الإستراتيجية أساساً على الواقع التاريخي الطويل الممتد بين طرفي التعاون من حيث التعاون القائم بينهم وتعدد وسائله ومن خلال إحساس كل منهما بأهمية وحتمية التعاون مع الآخر وضرورة مده إلى وأبعاده مكاناً وزمناً[٢٤].

٣- إستراتيجيات منهج الصراع:

تعتمد هذه الإستراتيجية على الخداع والتمويه تحت دعوة المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة وتتضمن[٢٥].

١- إستراتيجية استنزاف الطرف الآخر ويتم هذا الاستنزاف عن طريق تطويل فترة التفاوض.

٢- استنزاف جهد الطرف الآخر ويتم ذلك بتوجيه جهود الطرف الآخر إلى عناصر شكلية بإثارة العقبات القانونية حول كل عنصر من عناصر الموضوعات التي سيتم تناولها.

٣- استنزاف أموال الطرف الآخر عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكاليف إقامة وأتعاب مستشاريه، طول العملية التفاوضية.

إستراتيجيات وتكتيكات التفاوض:

١- إستراتيجية تنظيم الفائدة المتبادلة: هذه الإستراتيجية تسعى إلى إيجاد بدائل وحلول مقبولة لكافة أطراف العملية التفاوضية وتطوير التعاون وتعميق العلاقة القائمة وتوسيع نطاق التفاوض ومده إلى مجالات جديدة.

٢- إستراتيجية الهيمنة: هذه الإستراتيجية تتضمن محاولة طرف إقناع الطرف الآخر بقبول حلول بدائل تحقق مصلحته بالدرجة الأولى تتضمن هذه الإستراتيجية استخدام تكتيكات للضغط والإنهاك والاستنزاف في محاولة للسيطرة وإخضاع الطرف الآخر.

٣- إستراتيجية الخنوع: هذه الإستراتيجية تتضمن تقليص الأهداف والمطالب المطروحة على مائدة المفاوضات والمبادرة بتقديم التنازلات بهدف سرعة حسم المشكلة أو القضية وإنهاء المفاوضات سريعاً.

٤- إستراتيجية التسويف: هذه الإستراتيجية تعمل على المماطلة وكسب الوقت وتفويت الفرصة بهدف تعطيل المفاوضات أو إطالة أمدها على اعتبار أن الزمن سيكون هو العامل الأكثر تأثيراً في القضية أو المشكلة موضوع التفاوض وكذلك في سير العملية

الباب الرابع: الانتفاع المنصف والمعقول: دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول آخذين في الاعتبار دول المبادرة بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل.

- ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل ودول المبادرة تأخذ في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد بما فيها محدوديتها.
- جغرافيا وهيدرولوجياً وبيئياً وكل العوامل الطبيعية المتعلقة بذلك.
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي تهم دول المبادرة.
- السكان المعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول المبادرة.
- التأثيرات على استخدام الموارد المائية في الدولة والدول الأخرى من دول المبادرة.
- بما فيها الاستخدامات المتوقعة للموارد المائية.
- الحوار والحماية والتنمية والاستخدام الاقتصادي للموارد المائية والتكلفة من الخطوات التي تتخذ في التأثيرات.
- توافر البدائل لاستخدام معين مزمع أو قائم.
- مساهمة كل دولة من دول المبادرة في مياه المنظومة المائية لنهر النيل امتدادات منطقة الحماية داخل حدود كل دولة من دول المبادرة.
- بالإشارة إلى الفقرة الأولى والثانية عالية مخاوف أي دولة من دول المبادرة تبحث بروح التعاون ما تكون هناك حاجة لذلك.
- وزن كل عامل من العوامل يؤخذ بعد مقارنته مع العوامل الأخرى بما يؤدي إلى الاستخدام المصنف والمعقول على أن تجتمع كل العوامل للوصول لأسس على أساسها جميعاً.
- دول مبادرة حوض النيل يتعين عليها داخل حدودها ووفقاً لمنظومتها القانونية الحفاظ على الاستخدام المستدام للمياه في ظل الظروف المحيطة.

(١٤) الخاص بالأمن المائي بعدم المساس بحصتها من مياه النيل وحقوقها التاريخية والاستعمارية التي أجحفت في حقوق دول حوض النيل كافة بما فيها السودان[٧٣].

اتفاقية عنتيبي وقعت عليها خمس دول هي (إثيوبيا- ورواندا- تنزانيا- كينيا وأوغندا ورفضتها مصر والسودان لأنها تنهي الحصة التاريخية للبلدين وفيما يلي نص الاتفاقية[٧٤]:

الباب الأول: الإطار الحالي للاتفاقية الإطارية تطبق لتحقيق التنمية والحماية والحوار حول إدارة موارد نهر النيل وموارده وإنشاء مؤسسات كآلية للتعاون بين دول حوض النيل.

الباب الثاني: تعريفات لأغراض الاتفاقية الإطارية للتعاون:

(أ) حوض النيل يقصد به الامتداد الجغرافي لنهر النيل.

(ب) يستخدم هذا التعريف كمرجعية بيئية وللحماية والحوارية من أجل التنمية.

(ج) الإطار يقصد به الاتفاقية الحالية للتعاون الإطاري.

(د) دول مبادرة نهر النيل أو دول المبادرة يقصد بها الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية.

(هـ) المفوضية يقصد بها مفوضية مبادرة نهر النيل المنشأة بموجب الفقرة (٣) من هذه الاتفاقية الإطارية.

(و) الأمن المائي يقصد به حق دول المبادرة في الاستخدام الآمن للمياه في مجالات الصحة، الزراعة، الثروة الحيوانية، الحماية البيئية.

الباب الثالث: المبادئ العامة:

النظام: نهر النيل ومياهه يجب حماية استخدامها وتنميتها وفقاً للمبادئ العامة الآتية:

١- التعاون. ٢- التنمية المستدامة. ٣- التابعية.

٤- الاستخدام وفقاً للانصاف والمعقولية. ٥- الحد من الإضرار بالدول.

٦- حق دول المبادرة في استخدام المياه داخل حدودها

٧- الحماية والحوار. ٨- المعلومات المرتبطة بالخطوات التخطيطية.

٩- مصلحة المجتمع. ١٠- تبادل المعلومات والبيانات.

١١- البيئة وتأثيراتها على التقييم والتقويم. ١٢- الحلول السلمية للخلافات.

١٣- المياه النقية والموارد الثمينة. ١٤- الماء لديه قيمة اقتصادية واجتماعية.

١٥- الأمن المائي.

التفاوضية وإدارتها.

٥- إستراتيجية التفاوض غير المباشر: تتضمن التفاوض مع طرف بشكل مباشر بهدف التأثير على طرف ثالث بشكل غير مباشر، السلوك التفاوضي سواء من ناحية التشدد أو اللين أو نوعية المقترحات أو التنازلات أو الاتفاقات بهدف التأثير على طرف ثالث وليس على الطرف المباشر لعملية التفاوض[٢٦].

عناصر التفاوض:

هناك مجموعة من العناصر الواجب توافرها أثناء عملية التفاوض هي[٢٧]:

(١) الموقف التفاوضي:

التفاوض عملية ديناميكية متحركة تقوم على الحركة والفعل ورد الفعل إيجابياً أو سلبياً موقف تستخدم فيه مجموعة من المهارات والقدرات بين أطراف التفاوض مثل (الإقناع- الذكاء- عدم الاستبداد بالرأي) ويجب أن يتضمن الموقف التفاوضي الآتي:

- ترابط بين عناصر القضية التي يتم التفاوض بشأنها.
- إمكانية التعرف عليه وتميزه بسهولة ودون فقدان أي من أجزائه.
- المرحلة الزمنية والتاريخية التي يتم التفاوض خلالها والإطار المكاني.
- الإلمام بعوامل وأبعاد الجوانب التي تشكل الموقف التفاوضي.

(٢) أطراف التفاوض:

يتم التفاوض عادة بين طرفين إلا أن العملية قد يتسع نطاقها لتضم أطرافاً أخرى ترتبط بمصالحها العملية التفاوضية الجارية وهو ما يجعلنا نقسمها إلى أطراف مباشرة تشمل الأطراف التي تتفاوض فعلاً ويجمعها طاولة المفاوضات وأطراف غير مباشرة لها مصلحة قريبة أو بعيدة بعملية التفاوض الجارية.

(٣) محور التفاوض:

وهو الإطار العام الذي تدور في نطاقه عملية التفاوض حيث يتم تحديد الهدف من التفاوض وتحديد مراحله والنقاط والعناصر التي يتعين على المفاوضين تناولها والأدوات والإستراتيجيات التي يتم استخدامها ويشمل أيضاً توزيع الأدوار على فريق التفاوض.

(٤) الهدف من التفاوض:

من العناصر الهامة في التفاوض الهدف الذي تسعى إليه وتسعى إلى تحقيقه من خلال عملية التفاوض وهو ما يتطلب أن تقوم بتقييم المراحل المختلفة وتعدل خططها التي تتبعها وقد يتطلب الأمر استبدال القائمين على العملية التفاوضية، أو بعض منهم أو دعمهم بخبرة أكثر لاستمرار عملية التفاوض.

أنواع التفاوض: يوجد العديد من أنواع التفاوض وهي كالتالي[٢٨]:

١- اتفاق لصالح الطرفين: وهو إذا ما انتهج الطرفان أو الأطراف المتفاوضة مبدأ أو منهج المصلحة المشتركة أو ما يعرف بمباراة (أكسب واكسب) ويكون التركيز هنا على ما يحقق صالح الطرفين، وهنا لابد أن تساعد الأطراف بعضها البعض على العمل معاً بصورة ابتكارية للوصول إلى اتفاقات محددة يستفيد منها الجميع.

٢- التفاوض من أجل مكسب لأحد الأطراف وخسارة للطرف الآخر: وهذا النوع (win-loss) يحدث عندما لا يتحقق توازن في القوة بين الطرفين وكذلك يحدث بسبب سوء اختيار أحد الأطراف لتوقيت التفاوض وحسن الاختيار من قبل الطرف الآخر.

٣- التفاوض التسكيني أو الاسترخاء التفاوضي: وهذا التفاوض يكون من أجل تسكين الأوضاع وربما تمييعها إما لصعوبة البت فيها أو لخفض مستوى حالة التصارع والتنافر لصالح مفاوضات مقبلة تكون الظروف أكثر مواءمة لطرف ما أو للطرفين معاً.

٤- التفاوض الاستكشافي: وهذا التفاوض يهدف إلى استكشاف نوايا الأجندة التفاوضية للأطراف المعنية وقد يتم من قبل طرف وسيط أو من قبل الأطراف المعنية مباشرةً.

٥- تفاوض التأثير في طرف ثالث: ويحدث هذا النوع من التفاوض ليس من منطلق التأثير في الطرف المباشر في عملية التفاوض ولكن للتأثير في طرف ثالث منهم بجذبه لوجهة نظر معينة.

٦- تفاوض الوسيط: تعتبر دراسته من أهم نماذج دراسة التفاوض الرئيسية في العالم سواء في مجال التجارة والأعمال أو صراع الدول وإدارة الأزمات وهذا ما يعرف في أدبيات العلوم السياسية الطرف الثالث.

تصنيفات Fred Ikle الخمسة:

في كتابه المهم الذي صدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية بجامعة (جورج تاون) قدم (Fred

لأن "الأمن المائي في مصر لا يمكن أن ينتهك على الإطلاق" موضحاً أنه "لا يدعو إلى الحرب" ولكن أنه لن يسمح إمدادات المياه لمصر أن تكون المهددة بالانقراض[٧١].

اتفاقية عنتيبي:

وفي بيان لها في يونيو ٢٠١٣ قالت وزارة الخارجية الإثيوبية إن تصديق مجلس النواب الشعبي الإثيوبي على الاتفاقية الإطارية التعاونية لدول حوض النيل والمعروفة باسم "اتفاقية عنتيبي" يعتبر خطوة مهمة باتجاه يحقق الاستخدام العادل لمياه النيل وإثيوبيا التي أصبحت أول دولة تصدق على هذه الاتفاقية وأضافت وزارة الخارجية الإثيوبية، أن اتفاقية عنتيبي تدعو إلى إقامة مفوضية لمياه النيل لدى تصديق برلمانات ست دول على الأقل من دول حوض النيل وأن هذه المفوضية ستكون مكلفة بمراقبة الاستخدام العادل لمياه النيل وتؤكد على التطبيق العادل لحقوق ومهام الدول الموقعة، مشيرة إلى أن الاتفاقية الإطارية تعد أول معاهدة متعددة الأطراف تم التفاوض عليها شكل ناجح برعاية مبادرة حوض النيل.

ويأتي تصديق الدول الست من دول حوض النيل على اتفاقية "عنتيبي" لتصبح نافذة على دول حوض النيل ككل وهذا القرار أزعج مصر[٧٢].

تضم اتفاقية "عنتيبي " ثلاثة عشر بنداً، بينها بند "الانتفاع المنصف والمعقول" والذي أثار جدلاً بين دول وقعت وأخرى رفضت التوقيع.

هذا البند ينص على أن دول حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول، آخذين في الاعتبار دول المبادرة، بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية، وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل، كما تنص الاتفاقية على "ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل، على أن تأخذ دول المبادرة في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد، بما فيها محدوديته" بموجب هذه البنود قررت مصر في يونيو ٢٠١٠ عدم المشاركة في فعاليات مبادرة حوض النيل بكافة أنشطتها نتيجة توقيع دول الحوض على الاتفاقية الإطارية "عنتيبي " المتفق عليها من معظم دول الحوض ماعدا مصر والسودان والتي اشترطت وقتها تعديل (٣) بنود ووضع نص صريح في البند رقم

النهضة في ١٢ أبريل ٢٠١١ مستغلة الوقت الذي كانت فيه مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي من جديد عقب الثورة المصرية، ثم شكلت لجنة ثلاثية تضم مصر والسودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين للنظر في الأضرار المتوقعة من بناء السد على كل من مصر والسودان، واستمرت إثيوبيا في أعمال البنية التحتية وقامت بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيداً لبدء منشآت السد دون انتظار تقرير اللجنة.

الأمر الذي أثار قلق المصريين وتوتر الرأي العام المصريين أن يحجب هذا السد عن المصريين مياه النهر التي قامت عليه حضارتهم منذ فجر التاريخ(٦٩).

أنشأت مصر وإثيوبيا والسودان لجنة دولية من الخبراء لمراجعة وتقييم تقارير دراسة السد وتتألف اللجنة من ١٠ أعضاء ٦ خبراء من ٣ دول و ٤ خبراء دوليين في مجالات الموارد المائية والنمذجة الهيدلولوجية وهندسة السدود الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعقد الفريق اجتماعه الرابع في أديس أبابا في نوفمبر ٢٠١٢ واستعرض وثائق حول الأثر البيئي للسد وقاموا بزيارة الموقع وقد قدموا تقريرهم الأولي إلى الحكومات المعنية في نهاية مايو ٢٠١٣ وعلى الرغم من أن التقرير الكامل لم يتم عرضه علناً ولن يكون حتى يتم مراجعته من قبل حكومات مصر وإثيوبيا على السفراء وإدراج تفاصيل الإفراج عنهم، قالت الحكومة الإثيوبية أنه وفقاً للتقرير "أن تصميم السد يستند على المعايير والمبادئ الدولية" من دون تسمية تلك المعايير والمبادئ وقالت أيضاً أن السد "يقدم فائدة عالية لجميع الدول الثلاث ولن يسبب ضرراً كبيراً على كل من البلدان المتشاطئة ووفقاً للحكومة المصرية فإن التقرير "أوصي بتغيير وتعديل أبعاد وحجم السد"(٧٠).

في ٣ يونيو ٢٠١٣ في حين مناقشة تقرير الفريق الدولي من الخبراء مع الرئيس المصري السابق محمد مرسي اقترحت القيادات السياسية في مصر طريق لتدمير السد، بما في ذلك دعم للمتمردين المناهضين للحكومة دون علم هؤلاء في الاجتماع نقل المناقشة على الهواء مباشراً إثيوبيا طلبت من السفير المصري شرح الاجتماع اعتذر كبير مساعدي مرسي لـ"الإحراج غير المقصود" وأخرجت الحكومة بياناً يشجع على حسن الجوار والاحترام المتبادل والسعي لتحقيق المصالح المشتركة دون إيذاء أي من الطرفين الآخرين وصرح مساعد لرئيس الوزراء الأثيوبي أن مصر هي "يحق لك اليوم الحلم" واستشهد بالماضي بمحاولة زعزعة استقرار إثيوبيا ورد مرسي يعتقد أنه من الأفضل للدخول إثيوبيا بدلاً من محاولة لإجبارهم ومع ذلك في ١٠ حزيران عام ٢٠١٣ وقال كل الخيارات مفتوحة

(Ikle تصنيفاً آخر لأنواع التفاوض مبني على أهداف التفاوض الرئيسية الخمسة له وهي كالآتي(٢٩):

١- التفاوض من أجل مد اتفاقيات أو عقود قائمة (Extension) ويكون نوع التفاوض من أجل تطويل أمد اتفاقيات أو تعهدات أو ترتيبات قائمة بين الأطراف المعنية مثل إعفاءات معينة أو تسهيلات عسكرية.

٢- التفاوض من أجل تطبيع العلاقة (Normalization) والمقصود هنا إعادة تأسيس علاقة دبلوماسية أو إنهاء احتلال مؤقت ومثال لذلك العلاقة بين مصر وإسرائيل.

٣- مفاوضات تغيير أوضاع ما لصالح طرف ما (Redistribution) ويكون الهدف هنا تشكيل وتغيير الأوضاع لصالح طرف ما على حساب طرف آخر وعادة ما يكون طابع هذا التفاوض هو التهديد والقوة والقهر والإجبار.

٤- المفاوضات الابتكارية (Innovation)، والمقصود هنا خلق علاقة جديدة والتفاوض لإنشاء مؤسسة جديدة الأمر الذي يكون من شأنه تغيير طبيعة العلاقات بين الأطراف.

٥- مفاوضات التأثيرات الجانبية (Side Effects) وهي مفاوضات التأثيرات المهمة للتفاوض التي لا يكون الهدف منها التوصل إلى اتفاق أو توقيع اتفاقية بل المقصود هنا هو الأهداف الدافعة للتفاوض قبل الحفاظ على الاتصال.

التفاوض من منظور نظريات المباريات: (Game Theories)

من المحاور المهمة للتحليل التقييمي للعملية التفاوضية وإدارة الأزمات وكذلك للإعداد الجيد النظر إليها من خلال ما يعرف بنظريات المباريات ونشير هنا إلى أهم النماذج التي أسفرت عنها مثل هذه النظريات التي وضعها خبراء التفاوض:

نموذج التفاعل الإستراتيجي Models of Strategic Interaction:

وهي تلك النماذج التي يركز المفاوضون فيها على تحديد الإستراتيجيات التفاوضية المتاحة لأطراف المباراة، حيث ينظر كل مفاوض هنا إلى محاولة تعظيم المنافع والمكاسب من خلال إستراتيجيات محددة وكذلك تحديد تلك الإستراتيجيات التي تقلل إلى أكبر قدر ممكن أي خسارة متوقعة نظير الدخول في مثل هذه المباريات التفاوضية، وبالتالي فإن هذا الأمر يختلف عن نماذج

"المنفعة" أو ما يمكن ترجمته وظيفياً بتعبير "نماذج الوصول إلى حل أو تسوية" في أن نماذج التفاعل الإستراتيجي يتم التركيز من خلالها على تحديد الإستراتيجيات التفاوضية لتعظيم المنافع وتقليل الخسائر لطرف ما[٣٠] طبقاً للإستراتيجيات التي يوظفها الطرف الآخر ويكون الناتج هنا هو خليط لغمار توظيف كل طرف من الأطراف لاستراتيجيات وتحركات بينها واستخدامه البدائل المتاحة له لتحقيق ناتج في صالحه[٣١].

٤ – نظرية المؤامرة:

تعد نظرية المؤامرة تفسيراً للأحداث أو كونها مؤامرة تستهدف الإساءة إلى أفراد وجماعات أو مؤسسات أو إلى دولة من الدول وذلك على اعتبار أن المجتمع يستند إلى الرأي العام الذي يفسر ذلك على أنه شيء تأمري لفهم الواقع والصراع الدائرين الأطراف وتوجيه العداد نحو جهات أو دول أو جماعات بعينها على الجانب الآخر وتشير نظرية المؤامرة إلى مقاومة الشائعات الصادرة عن جهات بعينها سواء داخلية أو خارجية تستهدف الأضرار بالمجتمع المصري ومكتسباته[٣٢].

وفي هذا الإطار الخاص بالدراسة تجد أن هناك العديد من الأقاويل والتصريحات الرسمية وغير الرسمية لوقوف دول وراء دولة إثيوبيا وبناء "سد النهضة" وهذا الكلام معلن وغير معلن بوقوف دول وإمداد دولة أثيوبيا بالأموال وبناء هذا السد فالرأي العام يبوح بكل ما يؤثر على مستقبل مصر المائي ونجد أن هناك تصريحات بوقوف قطر على سبيل المثال وإسرائيل وراء بناء سد النهضة وتقديم الأموال اللازمة لدولة إثيوبيا.

ويقول السفير محمد حجازي أن الموقف هو موقف إدارة والسياسة تلعب دور لأن بريطانيا في سنة ١٩٢٥ أخرجت مشروع الجزيرة ثم توصلنا إلى اتفاقية ١٩٢٩ وأضرت بمخطط جمال عبد الناصر لأنه يتبع الجانب الروسي في ذلك الوقت وأن هناك ضغوط تمارس على مصر من بعض الدول وخاصة إثيوبيا لأنها تعتبر الاتفاقيات السابقة استعمارية على الرغم من أن إثيوبيا استخدمتها في ترسيم حدودها مع إريتريا.

بينما السودان تنظر إلى "سد النهضة" على أنه "سد عالي" بالنسبة لها، والسودان قدمت بعض الأفكار والاقتراحات إلا أنها غير كافية لفض الاشتباك بين مصر وإثيوبيا.

مصر ليست ضد بناء سد النهضة ولكن بالنسبة لمصر الأمر يعتبر يخص الحياة ولابد أن تحمي مصر حقوقها المائية والقانونية، لذلك يجب ملئ السد تدريجياً بما لا يضر مصالح مصر ولابد من

في مارس ٢٠١٢ أعلنت الحكومة الإثيوبية عن ترقية لتصميم محطة توليد كهرباء السد وزيادتها من ٥٢٥٠ ميجاوات إلى ٦٠٠٠ ميجاوات من المتوقع أن يكون أول مولدين جاهزة للعمل بعد ٤٤ شهراً من البناء[٦٤].

مصر لديها مخاوف جدية حول المشروع بحيث أنه طلبت الفحص والتفتيش على تصميم ودراسات السد، ومن أجل تهدئة المخاوف ولكن نفت إثيوبيا هذا المطلب ما لم تتنازل مصر عن حق الفيتو على توزيع المياه[٦٥].

وبعد لقاء بين وزراء المياه من مصر والسودان وأثيوبيا في مارس ٢٠١٢ قال الرئيس السوداني البشير إنه يؤيد بناء السد[٦٦].

تم التوقيع على معاهدة النيل التي وقعتها الدول المتشاطئة العليا في عام ٢٠١٠ ولكن إتفاق التعاون الإطاري لم يوقع من خلال مصر أو السودان نظراً لأن ينتهك معاهدة ١٩٥٩ التي تعطي حقوق حصرية لمصر والسودان في مياه النيل[٦٧].

لكن الوضع الذي رسمته اتفاقية ١٩٥٩ في هذا المضمار قد تغير تماماً بانفصال جنوب السودان وميلاده كدولة مستقلة في يوليو ٢٠١١ وقد دار ومازال يدور جدل قانوني مكثف حول إلزامية اتفاقية ١٩٥٩ على دولة جنوب السودان، ولكن لابد من الإشارة هنا إلى تجربة حفر قناة جونجلي أوضحت أن مسائل هذه القنوات لم تكن لتحكمها الاتفاقيات بل تخضع لعوامل أساسية وأمنية ودينية واجتماعية محلية في غاية التعقيد.

كما لابد من التذكير أن اتفاقية السلام الشامل التي تم التوقيع عليها بين حكومة السودان الحركة الشعبية لتحرير السودان في ٩ يناير ٢٠٠٥ كانت قد تركت كل ما يختص بمياه نهر النيل في يد الحكومة المركزية في الخرطوم، لكن رغم هذا فقد قامت جوبا باستلام زمام المبادرة في مسائل مياه النيل كلياً من بداية وخلال فترة الست سنوات الانتقالية خصوصاً مسألة إكمال قناة جونجلي رغم اعتراض حكومة جنوب السودان مراراً وتكراراً على إكمال القناة[٦٨].

في الوقت الذي تمر فيه مصر بمرحلة خطيرة شديدة الحساسية منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وصولاً إلى أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تتعاظم التحديات الإقليمية التي تواجه السياسة الخارجية المصرية حيث تضعف قدرة الدولة على مواجهة هذه التحديات بحكم الانشغال بمصير الوطن والانكفاء على الهم الداخلي، ومن الناحية العملية أقدمت إثيوبيا على تدشين حجر الأساس لسد

وتعد أفريقيا بوجه عام أضعف قارات العالم استثماراً لمواردها المائية فالمياه السطحية الجارية أو التي تذهب لتغذي المياه الجوفية تنحصر في ٤ آلاف مليار متر مكعب فقط أي حوالي ٢٠% من الأمطار الغزيرة التي تسقط على أراضيها والمقدرة بحوالي ٢٠ ألف مليار متر مكعب[٦٢].

اجتماع ٢٠٠٩ لبحث الإطار القانوني والمؤسسي لمياه النيل:

في مايو ٢٠٠٩ عقد اجتماع وزاري لدول حوض النيل في كينشاسا، الكونغو الديمقراطية لبحث الإطار القانوني والمؤسس لمياه النيل، ورفضت مصر التوقيع على الاتفاقية بدون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل، وفي يوليو ٢٠٠٩ عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية بدول حوض النيل بالإسكندرية، وفي بداية الجلسات صدر تحذيرات باستبعاد دول المصب (مصر والسودان) من توقيع الاتفاقية، ثم أعطيت مهلة ٦ أشهر للدولتين، وقد حذر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية آنذاك السفير حسام زكي من خطورة الاندفاع وراء إدعاءات كاذبة لا أساس لها من الصحة تروجها أيدي خفية في بعض دول المنبع تدعي زوراً معارضة مصر لجهود التنمية ومشروعاتها في هذه الدول مشيراً إلى أن مصر كانت وستظل الداعم الرئيسي والشقيقة الكبرى لدول حوض النيل[٦٣].

في أكتوبر ٢٠٠٩ وأغسطس ٢٠١٠ قامت الحكومة الإثيوبية بعملية مسح للموقع في نوفمبر ٢٠١٠ تم الانتهاء من تصميم السد في ٣١ مارس ٢٠١١، وبعد يوم واحد من الإعلان عن المشروع تم منح عقد قيمته ٤,٨ مليار دولار دون تقديم عطاءات تنافسية للشركة الإيطالية (Salini Costruttori).

في ٢ أبريل ٢٠١١ وضع رئيس وزراء إثيوبيا السابق ملس زيناوي Meles Zenawi حجر الأساس للسد وقد تم إنشاء كسارة للصخور جنباً إلى جنب مع مهبط للطائرات الصغيرة للنقل السريع.

في ١٥ أبريل ٢٠١١، أعاد مجلس الوزراء الإثيوبي تسمية السد بـ"سد النهضة الأثيوبي الكبير" "Grand Ethopian Renaissance Dam"GERD حيث كان في البداية يطلق عليه "مشروع ×) وبعد الإعلان عن عقود المشروع سمي بـ"سد الألفية" "Millennium Dam".

في مايو ٢٠١١ أعلنت إثيوبيا أنها سوف تتقاسم مخططات السد مع مصر حتى يمكن دراسة مدى تأثير السد على المصب.

إنشاء خط سكك حديدية ومشروعات تنموية وهذا هو الطريق الوحيد لحل هذه المشكلة وهو ما يعرف بـ"مشروع ممر التنمية الشرقي".

وأضاف السفير محمد حجازي أن وزير خارجية مصر سامح شكري يجري مباحثات مع رئيس الوزراء الإيطالي لأن الشركة القائمة على عمليات البناء إيطالية، كذلك دور الشركتين الفرنسيتين مهم جداً لبحث آثار سد النهضة الإثيوبي على مصر.

وأن رئيس الوزراء الإثيوبي اجتمع في برلين وصرح بأن إثيوبيا لن تقطع المياه عن مصر مهما حدث وسوف يتم ملئ السد تدريجياً على أن تبدأ المرحلة الأولى بـ ١٤ مليار متر مكعب من المياه[٣٣].

يتمثل التحدي الأكبر في قضية سد النهضة الإثيوبي فيما يمكن أن تنزع إليه قطر في ظل أزمة المقاطعة من توظيف استثماراتها ومساعدتها ومعوناتها إلى إثيوبيا لدفع أديس أبابا إلى عدم التعاون مع مصر والمضي قدماً وبوتيرة أسرع في إتمام سد النهضة.

ومما يرجح استخدام قطر لهذه الوسيلة أن لديها علاقات تعاونية وطيدة مع إثيوبيا منذ عام ٢٠١٢ في شتى المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي خاصة بعد قطيعة بين البلدين منذ أربع سنوات بسبب اتهام الدوحة بدعم اريتريا.

كما أن قراءة وتحليل حجم التبادل التجاري بين البلدين وفقاً (للأونكتاد) تشير إلى أن ذلك الحجم بين إثيوبيا وقطر وإن شهد تراجعاً عام ٢٠١٦ إلا أنه في زيادة مطردة لأربع سنوات سابقة أضف إلى ذلك ضخامة الاستثمارات القطرية في إثيوبيا وتنوعها[٣٤].

ويقول خبير السدود المائية السوداني الدكتور أحمد المفتي والعضو السابق في اللجنة الدولية لسد النهضة أن اتفاق إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة الإثيوبي أعطى أديس أبابا الحق في التحكم بالنسبة للمياه إن شاءت أعطت وإن شاءت منعت على حد وصفه.

ويرى أن فرص التخلص من إعلان المبادئ تتضاءل في ظل إصرار أثيوبيا على كسب مزيد من الوقت واستخدام المفاوضات لتحقيق "خداع إستراتيجي" دون نية للاتفاق وفي نفس الوقت يتعجب د/أحمد المفتي الخبير السوداني من موقف المفاوض السوداني ودفاعه عن سلامة سد النهضة، ما يمنح الفرصة مستقبلاً أمام إثيوبيا لاستخدام هذه التصريحات كوسيلة للتهرب من أي التزامات[٣٥].

إثيوبيا تتبع منطق الخداع الإستراتيجي وتماطل لكسب الوقت حتى الانتهاء من عمليات بناء السد وللأسف نجحت في ذلك بشكل واضح حتى وصل البناء إلى مرحلة متقدمة، وفي البداية أوهمت السودان ومصر بأنها ستوافق على إنشاء آلية للتعاون الثلاثي كبديل لاتفاقية عنتيبي ومبادرة حوض النيل ومكتب النيل الشرقي في مقابل التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية ثلاثية وبعد الحصول على الموافقة المطلوبة على إنشاء سد النهضة، صرفت النظر عن الاتفاقية ولم تعرضها على البرلمان الإثيوبي للتصديق عليها بل عرضت إتفاقية عنتيبي بدلاً منها رغم تحفظ السودان ومصر(٣٦).

وتناولت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وشبكات التواصل زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي إلى قطر بعد فشل الاجتماع الثلاثي حيث أجرى هايلي مريام ديسالين رئيس الوزراء الإثيوبي مباحثات مع الوزير القطري محمد بن عبد الرحمن في العاصمة القطرية "الدوحة" أثر فشل الاجتماع الثلاثي لمصر وإثيوبيا والسودان.

وعلى الجانب الآخر عقد الرئيسان السوداني عمر البشير والأوغندي يوري موسيفني قمة ثنائية بالقصر الرئاسي في عنتيبي مساء أمس الأول تناولوا العلاقات الثنائية دون التطرق إلى الاجتماع الثلاثي حول سد النهضة(٣٧).

مضاعفة السعودية استثماراتها في السودان من ٧% عام ٢٠١٣ إلى ٥٠% عام ٢٠١٥ بالتزامن مع مشاركة السودان في "عاصفة الحزم" التي قادتها السعودية ضد الحوثيين في اليمن شكل قلقاً لدى القاهرة، وفي ضوء تقارير أعدت من قبل وزارتي الزراعة والري ورفعت إلى مؤسسة الرئاسة المصرية آنذاك حيث أمرت الوزارتين المصريتين حسب رأيهما أن السودان يستخدم كامل حصته المائية من نهر النيل حالياً، وفي ضوء حجم الاستثمارات الزراعية التي تضخ في السودان وبصفة خاصة الاستثمارات الزراعية السعودية التي تتضمن بناء السدود على النيل في السودان تهدد بالجور على حصة مصر وأمنها المائي(٣٨).

الموقف السوداني من سد النهضة:

لعل ميل السودان للموافقة على مشروع سد النهضة الإثيوبي وشعوره بأن هذا السد يرمي في كفة صالحة- حسب رأي خبير مياه النيل الدكتور سلمان محمد أحمد سلمان، إذ في رأيه أنه يمكن من خلال التفاوض والاتفاق يمكن أن تصبح بحيرة سد النهضة مكاناً لتخزين مياه السودان الفائضة على استهلاكه السنوي بدل هدرها كما تساءل الخبير سليمان هل سيعرض السودان كمية المياه

والتعاون وتنفيذ المشروعات المشتركة بينها والقضاء على الفقر وبناء أسس للتكامل الاقتصادي بين هذه الدول والانتقال بالبرنامج من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ، وتضمنت المبادرة تفاصيل توضح كيفية إدارة هذا التعاون وتكوين مجالسه المتخصصة، وبالرغم من أن الاتفاقية مثلت إطاراً جيداً لبناء تعاون إقليمي في منطقة حوض النيل فإن الاختلافات العميقة والتاريخية والمصالح المتضاربة بين دول (المنبع) ودولتي المصب (مصر والسودان) حالت دون تحول هذه الاتفاقية آلية فعالة للتعاون بين دول حوض النيل(٥٨).

وضمت إثيوبيا ومصر والسودان وأوغندا والكونغو وبورندي تنزانيا- رواندا- كينيا- أريتريا تم توقيعها في فبراير ١٩٩٩ بين دول حوض النيل العشر بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي (سوسيو- اجتماعي) بين هذه الدول، تم توقيعها في تنزانيا بحسب الموقع الرسمي للمبادرة، فهي تنص على الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السياسي الاجتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض النيل(٥٩).

عندما اجتمعت دول العالم في لاهاي عام ٢٠٠٠ لمناقشة قضايا المياه على سطح الكرة الأرضية أشار جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي السابق بصفته رئيس منظمة الصليب الأخضر التي تعمل على فض المنازعات على المياه اعتماداً على ٢١ منظمة قومية عالمية إلى احتمال قيام حروب شاملة بسبب المياه في منطقة الشرق الأوسط بين عامي ٢٠١٠- ٢٠١٥ ما لم تجد مشكلات المياه بها حلول واقعية وشاملة(٦٠).

وأضاف جورباتشوف أن هناك دولاً أفريقية يعيش مواطنوها تحت مستوى الفقر المائي الذي قدره خبراء المياه بحوالي ١٠٠٠ متر مكعب لكل فرد، وقد تلى ذلك مؤتمر لوزراء الري الأفارقة بالقاهرة خلال فبراير ٢٠٠٣ بهدف وضع رؤية مشتركة لتنظيم الاستفادة من موارد القارة المائية وبحث سبل تفعيل عملية التعاون بين الجنوب والجنوب في هذا المجال بتناقل الخبرات العلمية فيما بينهم حيث وقف الحاضرون أمام الكثير من الحقائق عن المياه أهمها أن الأراضي التي تروى بانتظام لا تتعدى ٧% في أحسن الظروف وإلى افتقار أكثر من نصف سكان القارة لمياه الشرب النقية وانعدام وصول خدمات الصرف الصحي لأكثر من ثلثي السكان(٦١).

وقد بدأ التعاون المتكامل بصورة ثنائية بين مصر والسودان حين وقعتا اتفاقية ١٩٥٩ لتقاسم مياه النيل فيما بينهما ثم امتد ليشمل دراسات هيدرومترلوجية بحوض النيل الأبيض في الهضبة الاستوائية بالتعاون مع كل من (كينيا- تنزانيا- أوغندا) عام ١٩٦٧ فيما عرف بمشروع (الهيدروميتر) الذي اتخذ من مدينتي عنتيبي مقراً له ثم انضمت كلاً من رواندا وبورندي عام ١٩٧١ وزائير والكونغو الديمقراطية عام ١٩٧٧[٥٧].

وبانتهاء المشروع عام ١٩٩٢ استضافت العاصمة الأوغندية كمبالا سيتي وزراء كلاً من مصر والسودان- الكونغو الديمقراطية- رواندا- تنزانيا وأوغندا وحضرته كينيا- إثيوبيا- بورندي كمراقبين للتعاون على التطوير المتكامل للمصادر المائية لحوض نهر النيل فيما عرف باسم "التيكونيل".

إطار تعاون يوليو ١٩٩٣:

وقع في القاهرة في أول يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصري آنذاك محمد حسني مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي- في هذا التوقيت (ميليس زيناوي) وكان لهذا الإطار دور كبير في تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر إثيوبيا فيما تعلق بمياه النيل في النقاط التالية:

- عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.
- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.
- استخدام القوانين الدولية.
- التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد.

مبادرة حوض النيل ١٩٩٩:

عبر سنوات من حوار متواصل بدأ عام ١٩٧٨ بمبادرة من مصر والسودان للاتفاق على خطة تشمل دول حوض النيل كافة، جرى التواصل في مايو/آيار عام ١٩٩٩، ما تعرف بـ"مبادرة حوض النيل" والطريف في الأمر أن دولتي المصب (مصر والسودان) اللتين بادرتا إلى هذا الاقتراح هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم توقعا الاتفاقية وبذكر هذه الاتفاقية فقد هدفت إلى تطوير موارد النيل على نحو دائم يكفل استخداماً عادلاً وكفؤاً لها وتوفير السلم والأمان لدول حوض النيل كلها،

التي ظل يفشل في استخدامها سنوياً مساهمة منه لملء بحيرة السد مقابل كهرباء من السد لصالح السودان هل يمكن اعتبار كل هذا هو ما أثار حفيظة مصر للتحرك للضغط على السودان بطرق غير منطقية لإعادته على بيت الطاعة القديم؟[٣٩].

كشفت مصادر مصرية مسئولة، بملف مفاوضات سد النهضة الإثيوبي عن أن السودان وإثيوبيا تحاولان الالتفاف حول تنفيذ الدراسات المائية والفنية والبيئية، التي من المقرر أن يقوم بها الاستشاري الفرنسي لتحديد الآثار السلبية المتوقعة من جراء ملء بحيرة السد وتمثل ذلك في محاولات الجانبين إدخال عدد من خطوط الأساس وتعديلات على الشروط الإجرائية المتفق عليها سابقاً والخروج عن الإجماع الإجرائي السابق، وأوضحت المصادر أنه في أثناء المفاوضات الأخيرة بالقاهرة، تمت مطالبة الجانب المصري بالموافقة على توقيع "إتفاقية للملء" غير عادلة دون انتظار الدراسات التي لم تبدأ بعد بسبب الخلافات الإجرائية لضمان حيادتها ودقة مخرجاتها وصدرت المصادر من أن الجانب الإثيوبي عازم على بدء ملء وتخزين المياه في بحيرة سد النهضة العام المقبل، مبنية أن دولتي المصب مصر والسودان تقسمان فيما بينهما المياه القادمة من النيل الأزرق بحيث تحصل مصر على كامل حصتها فقط من مياه النيل وأن السودان في المقابل يأخذ حصته كاملة وأضافت المصادر أنه خلال مدى زمني يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ سنة ستتأثر مصر بشكل كبير وملحوظ باختلاف نوعية المياه الواصلة إليها[٤٠].

وقالت المصادر المسئولة بملف المفاوضات أن مصر لن تكرر عبارات الوزير السوداني السابق وعضو لجنة المفاوضات عن الجانب السوداني بأن "السودان أولاً" وأن المفاوض الوطني يؤكد أنه لا ضرر ولا ضرار على جميع الدول وأن المصالح للجميع خاصة مع التحديات الكارثية المتوقعة من جراء نقص المياه الواردة لمصر على تمليح الأراضي الزراعية بالدلتا وحرمان مساحات شاسعة من المياه والزراعة أساس حياة الشعب المصري فضلاً عن انخفاض كبير في توليد الكهرباء من السد العالي واختلال النظام المائي المصري بما يضعك أمام أزمة حادة أكدتها التقارير الدولية.

ولفتت المصادر الأنظار إلى أن مصر عام ٢٠٠٨ وفي إطار حرصها على التعاون البناء مع دول حوض النيل الأزرق "الإنترو" التي تضم مصر السودان وإثيوبيا تم الاتفاق على إقامة سد توافقي حيث تقدمت مصر رسمياً بطلب للبنك الدولي لتمويل سد "الحدود" البالغة سعته ١٤ مليار

متر مكعب أعقب ذلك إعلان أديس أبابا الإعلان المتفرد عن قيام سد بمواصفات أخرى بشكل غير توافقي[٤١].

الاجتماع الثلاثي لسد النهضة بالقاهرة ١٢ نوفمبر ٢٠١٧:

بالتزامن مع فشل اجتماع اللجنة الثلاثية بالقاهرة ورفض الجانبين الإثيوبي والسوداني التقرير الاستهلالي لدراسات آثار السد السلبية المقدم من المكتب الاستشاري الفرنسي توجه رئيس الوزراء الإثيوبي (هايلي ماريام ديسالين) إلى الدوحة في زيارة رسمية.

واعتبر السفير المصري بالسودان (محمد الشاذلي) أن زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي للدوحة تأتي في وقت خطير للغاية تزامنا مع فشل المفاوضات الخاصة بمسار سد النهضة وهو ما يؤكد العدوان الإثيوبي والتعنت في مسار المفاوضات[٤٢]. ويؤكد ذلك صحة وجود مؤامرة من الجانب الإثيوبي وكذلك الجانب السوداني وأن الجانب الأثيوبي يستخدم إستراتيجية الخداع والتمويه واستنزاف الطرف الآخر بإثارة عقبات شكلية.

وخلال هذه المباحثات رفض الجانب الإثيوبي والسوداني إطلاق يد المكتب الاستشاري الفرنسي "بي آر إل" في تنفيذ الدراسات الهيدروليكية والبيئية التي تحدد الآثار السلبية لسد النهضة على مصر. ونجد من الملاحظ أن هناك تعنت من الجانب الإثيوبي وإصرار على فشل المحادثات والمفاوضات.

البشير يعلن سواكن تحت أمر تركيا:

وجود تركيا في سواكن السودانية لبناء ميناء وهي مدينة قريبة من حلايب وشلاتين له تأثير على الأمن المصري وذلك عن طريق وجود قوات تركية في سواكن ويمثل ذلك تهديد للبحر الأحمر ومضيق باب المندب، والأمن المصري لا يقتصر ولا يرتبط بالحدود بل يصل إلى البحيرات في نهاية حوض النيل.

كما أن لتركيا قاعدة عسكرية في جيبوتي وتشاد وأخيراً في السودان ولابد أن يعلم الأخوة في السودان أن الأمن المصري والسوداني واحد في ظل وجود تشاحن وخلافات بين البلدين مصر والسودان. الأمن المصري يُخترق من جانب تركيا- إيران- إسرائيل. ويجب ألا تكون السودان جسر تعبر من خلاله الدول التي تهدد الأمن القومي المصري والعربي.

إذن نلاحظ تمدد تركي قطري- إيراني- إسرائيلي عبر وجود قواعد عسكرية في جيبوتي وتشاد

لمصر بل يتمتعون بعلاقات متميزة مع مصر في كل ما يتعلق بمياه النيل[٥٤].

اتفاقية بين جمهورية مصر العربية وأوغندا ١٩٩١:

أرادت أوغندا أن تزيد قوة الكهرباء المولدة من محطة سد "أوين" عند مخرج بحيرة فيكتوريا حيث أن هذه المحطة كانت تعمل منذ عام ١٩٥٤، ولم تكن قوتها تتعدى ٩٠ ميجاوات، فتقدمت أوغندا إلى البنك الدولي لتمويل إنشاء محطة قوتها ١٠٢ ميجاوات ووجهت خطاباً مرفقاً به مذكرة فنية إلى كل من سفارات (مصر- السودان- تنزانيا- كينيا) تؤكد عزمها على إقامة محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا.

وفي ٧ فبراير ١٩٩١ قام د/ بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية بتسليم المذكرة والرد عليها "أن كل اتفاقيات مياه النيل تبرز المصالح المشتركة لمصر وأوغندا مثل اتفاقية ١٩٢٩ والاتفاقيات الموقعة خلال تبادل المذكرات بين سنتي ١٩٤٩- ١٩٥٣ والتعويضات التي دفعتها الحكومة المصرية لمصلحة الكهرباء الأوغندية لفقدها نسبة من القوة الكهربائية.

وقد ناقشت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لمصر والسودان طلب أوغندا للعمل على زيادة الطاقة الكهربائية لسد أوين بهدف وضع رأي موحد لمصر والسودان طبقاً لاتفاقية ١٩٥٩ وتم إعداد مذكرة لتحديد النقاط التي تهم مصر وأوغندا في الفترة ما بين ١٩٤٩- ١٩٥٣ بواسطة بريطانيا نيابة عن أوغندا وأهم هذه النقاط هي:

١- التأكيد على ما ورد في اتفاقية ١٩٢٩ بعدم قيام أوغندا بأي أعمال على النيل تؤثر على تصرفات مياه نهر النيل إلا بعد التشاور مع مصر[٥٥].

وقد وجه وزير الدولة الأوغندي للطاقة خطاباً للرد على المذكرة المصرية المشار إليها بشأن التوسع في توليد الطاقة من خزان "أوين" على مخرج بحيرة فيكتوريا وضح فيه "أن التوسع الجديد في المحطة يعطي فرصة التحكم في الفيضانات لكي يتم استخدامها في أوقات الجفاف بالنسبة لأوغندا ولكل دول حوض النيل الأخرى وفي ضوء هذه المعطيات تم عقد اتفاقية بين مصر وأوغندا وهي عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من نائب رئيس الوزراء- ووزير الشئون الخارجية بأوغندا "بول سيمو جرايدي" ووزير الدولة للشئون الخارجية بمصر بطرس غالي للعمل على تنفيذ مشروع توسيع محطة سد "أوين" بتاريخ ٢١/ مايو ١٩٩١ على أن تحترم أوغندا سياسة التخزين لمستوى الثلاثة أمتار المتفق عليها منذ إنشاء الخزان ١٩٥٣م[٥٦].

والصومال والسودان. ويثير تحرك طيب رجب أردوغان المشاكل وتتعالى الأصوات المصرية ضد هذه التحركات واستغلاله ملف الإخوان المسلمين والرئيس التركي لا يتحرك إلا في حالات الصراعات الدولية وخاصة لوجود مشاكل بين مصر والسودان وهذه التحركات التركية من شأنها أن تؤجج هذه المشكلات بين البلدين.

ووجود تركيا وقواتها على سواحل البحر الأحمر في جيبوتي والصومال والسودان يمثل ثغرة للأمن القومي العربي(٤٣).

كما هاجم إبراهيم الغندور وزير خارجية السودان في لقاء تليفزيوني الإعلام المصري وذلك بسبب التناول الإعلامي المصري لزيارة أردوغان للسودان وقال إن زيادة الرئيس التركي تسعد شعب السودان(٤٤).

كل ذلك يؤكد وجود واقعي لنظرية المؤامرة على مصر حتى من الجانب السوداني الذي كان يأمل الجانب المصري وقوفه معه لمنع أي ضرر قد يقع على الجانب المصري مستقبلاً.

واستخدام بعض إستراتيجيات منهج الصراع ومنها إستراتيجية الاستنزاف والإنهاك وأستراتيجية نظرية المؤامرة وإستراتيجية التشتيت.

المبحث الثاني

الاتفاقيات المنظمة لمياه دول حوض النيل– نظرة تاريخية

سعت مصر دائماً إلى توطيد علاقاتها بدول حوض النيل نظراً للرباط التاريخي بينهم، بسبب سريان مياه النيل، وتأتي هذه العلاقات للاستغلال الأمثل للمياه وتقسيم الحصص فيما بينهم، وإقامة المشاريع اللازمة بكل دولة للاستفادة المثلى من مياه نهر النيل.

واستدعى ذلك أن نستعرض أهم الاتفاقيات التي أبرمتها مصر مع دول حوض النيل منذ بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر وصولاً إلى الوقت الراهن وذلك من خلال تسلسل زمني تاريخي.

وفي سياق الأطر القانونية الحاكمة لاستخدامات مياه نهر النيل أفردت "رؤى مصرية" الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، في عددها التاسع تحت عنوان "مصر وأزمة المياه في حوض النيل" حيث أوضحت المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال مياه نهر النيل وهي كالتالي(٤٥):

غير أن اتفاقية ١٩٥٩ تعطي مصر الحق في البدء في أي من المشروعات إذا دعت الحاجة للتوسع الزراعي لذلك في هذه الحالة تخطر مصر السودان بالميعاد الذي يناسبها للبدء في المشروع وفي خلال عامين من تاريخ الإخطار يتقدم كل من البلدين ببرنامجه للانتفاع بنصيبه في المياه، وبعد انتهاء العامين تبدأ مصر في التنفيذ بتكاليف من عندها وعندما يتهيأ السودان لاستغلال نصيبه فإنه يدفع نسبة من جملة التكاليف تتفق مع نسبة المياه التي سيحصل عليها على ألا تتجاوز حصة أي من البلدين نصف الفائدة وهكذا أعطت هذه الاتفاقية مصر حقاً أحادياً في بناء أي من مشاريع زيادة مياه النيل من مستنقعات جنوب السودان سواء كان السودان يتهيأ لاستغلال نصيبه أم لا، وسواء كان يوافق على قرار مصر أم لا، كل ما تحتاجه مصر هو إخطار السودان بالميعاد الذي يناسبها(٥٠).

موقف دول حوض النيل من اتفاقية ١٩٥٩:

١- أثيوبيا: أرسلت احتجاجاً على بناء السد العالي الذي اتخذ قرار بنائه دون إجراء مشاورات عديدة مع أثيوبيا. واتضح ذلك في كتاب "الأطماع الإمبراطورية لمصر إزاء بحيرة تانا والنيل الأزرق" للمؤلف "وند يمنيه تيلاهيمون" الأستاذ بجامعة أديس أبابا وإعلان أثيوبيا عدم اعترافها باتفاقية مياه النيل ١٩٥٩(٥١).

٢- الموقف الكيني: أوضح د "أوديدي أوكيدي" عميد كلية دراسات البيئة في جامعة "موي Moi" بكينيا أن هذه الاتفاقية وقعت في غياب كينيا كبقية الدول النيلية أي قبل عصر الاستقلال ومن ثم فإن هذه الاتفاقية لا يعتد بها(٥٢).

٣- موقف أوغندا: لم تظهر أوغندا أي موقف تجاه الاتفاقية إلا أن بينها وبين بعض الدول المشتركة في حوض النيل بعض المشكلات مثل اتهام السودان لأوغندا بدعم المتمردين وكذلك نفس الاتهام موجه من دولة زائير للسماح بالتحرك لبعض العناصر المعارضة لزائير ومساعدتها.

٤- موقف تنزانيا: دعت تنزانيا إلى البحث عن صيغ جديدة تراعى فيها مصالح الشعوب نتيجة لذلك كتبت مذكرة في ٤ يوليو ١٩٦٢ ووزعتها على كينيا وأوغندا(٥٣).

٥- موقف الكونغو الديمقراطية: لم يظهر أي موقف لدولة الكونغو الديمقراطية.

٦- موقف رواندا وبروندي: لم يظهر أي موقف مناوئ من دولة رواندا أو بروندي بالنسبة

أولاً: بروتوكول ١١ أبريل ١٨٩١:

البروتوكول الموقع بين بريطانيا وإيطاليا سنة ١٨٩١ بشأن تحديد مناطق نفوذ كل منهما في شرق أفريقيا، الذي نصت المادة الثالثة منه على أن إيطاليا- صاحبة السيادة على الحبشة آنذاك، وتتعهد بألا يقيم على نهر عطبرة أية إنشاءات للري من شأنها أن تؤثر تأثيراً محسوساً على كمية مياه النهر.

ثانياً: اتفاقية أديس أبابا (١٥) مايو ١٩٠٢:

مجموعة المعاهدات المعقودة بين بريطانيا وإثيوبيا وبينها وبين إيطاليا وإثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصري- البريطاني وإثيوبيا وإريتريا والموقعة في أديس أبابا في ١٩٠٢/٥/١٥ والتي يتعهد الإمبراطور مينليك الثاني ملك ملوك الحبشة بموجبها بألا ينشئ، أو يسمح بإنشاء أي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا، أو نهر السوباط يكون من شأنها تعطيل سريان مياهها إلى نهر النيل إلا باتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري البريطاني.

اتفاقية لندن (١٣) ديسمبر ١٩٠٦:

في عام ١٩٠٦ تم توقيع اتفاق مبرم بين حكومة بريطانيا وحكومة دولة الكونغو والموقع في لندن في ٩ مايو الذي تتعهد حكومة الكونغو بموجب المادة الثالثة بألا تقيم، أو تسمح بإقامة أية منشآت قرب، أو على نهر "سميليكي"، أو نهر "أيسانجو"، يكون من شأنها تخفيض كمية المياه التي تصب في بحيرة البرت إلا بالاتفاق مع حكومة السودان المصري- البريطاني[٤٦].

اتفاقية روما ١٩٢٥:

وفي عام ١٩٢٥ تم تبادل مذكرات بين بريطانيا وإيطاليا في ديسمبر ١٩٢٥ والتي تعترف فيها الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية التاريخية، والمكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق، والنيل الأبيض، وتتعهد بألا تنشئ في أقاليم أعالي تلك الأنهار، أو فروعها أو روافدها أية منشآت من شأنها تعديل كمية المياه التي تحملها إلى نهر النيل بشكل ملموس[٤٧].

أزمة النيل هي أزمة بين مصر ودول حوض النيل، وتقوم على تقاسم مياه النيل، طالبت بعض دول حوض النيل بإعادة النظر في اتفاقيتي ١٩٢٩ التي وقعت إبان الاستعمار البريطاني للمنطقة واتفاقية ١٩٥٩ التي وقعت بين مصر والسودان لتنظيم الاستفادة من موارد النهر، حيث ترى هذه الدول أنها غير ملزمة بهذه الاتفاقيات لأنها تمت في الحقبة الاستعمارية تعطي اتفاقية عام ١٩٢٩

مصر حق النقض على أي مشروعات مائية من شأنها التأثير على منسوب المياه التي تصل إليها من نهر النيل، واستكملت اتفاقيات عام ١٩٢٩ باتفاقية مصرية سودانية عام ١٩٥٩ تعطي لمصر الحق في استغلال ٥٥ مليار متر مكعب من مياه النيل من أصل ٨٣ مليار متر مكعب تصل إلى السودان لتكون بذلك حصة السودان ١٨ مليار متر مكعب من مياه النيل ويبلغ عدد الدول المشاركة في نهر النيل عشراً وهي من المنبع أي المصب كما يلي (بوروندي- رواندا- تنزانيا- كينيا- جمهورية الكونغو الديمقراطية- أوغندا- إثيوبيا- أريتريا- السودان ومصر)[٤٨].

اتفاقية تقاسم مياه النيل عام ١٩٥٩:

هي اتفاقية وقعت بالقاهرة في نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها، حيث تمثل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان وتتضمن بنود هذه الاتفاقية الآتي:

١- احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره ٤٨ مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً.

٢- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيري على النيل الأزرق. كما نص هذا البند على أن توزع الفائدة المائية من السد العالي والبالغة ٢٢ مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على ١٤,٥ مليار متر مكعب وتحصل مصر على ٧,٥ مليار متر مكعب لتصل حصة مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب والسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب.

٣- قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة.

٤- إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان[٤٩].